



التعليقات الحسينية على الحواشي الحسينية

پدیدآورنده (ها) : الشبيري، السيد محمد جواد

فلسفه و کلام :: نشریه کتاب شیعه :: بهار تا زمستان ۱۳۹۷ - شماره ۱۷ و ۱۸

صفحات : از ۳۹ تا ۶۵

آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/1769461>

تاریخ دائلود : ۱۴۰۲/۰۹/۱۴

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



- نعمانی و مصادر غیبت بررسی غیبت نعمانی
- النعمانی و مصادر الغيبة (۲)
- گزارش تصحیح اسناد بصائر الدرجات، همراه با معرفی پاره ای از نسخه های خطی بصائر
- النعمانی و مصادر الغيبة
- حاشیه رساله عذیمه النظیر فی أحوال أبی بصیر
- نعمانی و مصادر غیبت (۵)
- التأثير والتأثر بین الشیخ المفید والسید المرتضی والشیخ الطوسی
- وثائق مشایخ ابن ابی عمیر، صفوان و بزندی بر پایه توثیق عام طوسی در عده
- لزوم ارزیابی سندی احادیث کافی با استفاده از دروس حضرت آیت الله شبیری زنجانی
- ناگفته هایی از حیات شیخ مفید به استقبال هزاره مفید
- گذری بر حیات شیخ مفید
- نعمانی و مصادر الغيبة

عناوین مشابه

- التعليقات: تعليق على حكم محكمة التمييز الكويتية في شأن مدى سلطة الراهن (المقترض) في التصرف في العقادر المرهون ضماناً لقرض الرعاية السكنية (الطعن بالتمييز رقم ٢٠٠٢/٧٠ مدني - جلسة ٢٠٠٢/٥/٢٠)
- التعليقات: متى يكون الفصل في الدعوى الدستورية ضرورياً و لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية؟ و متى يمكن تجزئة نصوص التشريع المقضى بعدم دستوريته؟ (تعليق على حكم المحكمة الدستورية بالطعن رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤،
- على ذكر رسائل التعليقات للرصافي: دليل علمي يدحض مذهب وحدة الوجود
- التعليقات على الكتب : تطوير التشريعات وفقاً للميثاق و الدستور
- التعليقات على التشريعات : التعليق على الباب الثالث عشر من مشروع قانون العمل لل نقابات العمالية
- التعليقات على الأحكام : تعليقات على بعض أحكام القضاء الإداري
- التعليقات: تعليق على اقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور الكويتي مع تقييم بعض جوانب قضاء المحكمة الدستورية العليا في مصر بشأن المادة المقابلة من دستور ١٩٧١
- التعليقات: الطبيعة القانونية للاستيلاء على الأموال من البنك الآلي (تعليق على حكم محكمة الاستئناف رقم ١٥٨٩ - ٨٧ جزائي)
- في الثقافة القانونية و المعارف القضائية: التعليقات الجديدة على قانون الرسوم الجديد للمحاكم الشرعية (٤)
- في الثقافة و المعارف القضائية التعليقات الجديدة على قانون الرسوم الجديد للمحاكم الشرعية (٢)

التعليقات الحسينية على الحواشي الحسنية



چکیده: این مقاله عبارت است از نقد سید محمد جواد شبیری بر قسمت اول حواشی سید عبدالستار حسنی بر رجال نجاشی به نام: «أوجز الحواشي على رجال النجاشي»، منتشر شده در شماره ۱۳ و ۱۴ کتاب شیعه. این نقدها مربوط به بخشی از راویان شیعه است که نام آنها با حرف الف آغاز می‌شود.

کلیدواژه‌ها: رجال نجاشی (کتاب) - تعليقات؛ حسنی، سید عبدالستار؛ علم رجال - پژوهش‌ها؛ راویان شیعه.

هذا المقال عبارة عن تعليقات نقدية على القسم الأول من مقالة السيد عبدالستار الحسيني: «أوجز الحواشي على رجال النجاشي»، ترتبط التعليقات على رجال حرف (أ).

وأعبر عن كاتب الحواشي عليه السلام بالفاضل المحشي ولم أُعبر في التعليقات التي كتبها في حياته بما يؤذن بذلك؛ إذ دعوت له بـ «دامت بركاته»، وربما لخصت عبارات الحاشية لئلا يكبر المقال.

والله من وراء القصد

العبد الفقير إلى ربه الغني

السيد محمد جواد الشيرى

ليلة ١١ من شهر رمضان المبارك ١٤٤٢

القسم الأول

ص ١٦، الهامش

نقل الفاضل المحشي عليه السلام عن أستاذه العالم الكبير السيد هبة الدين الشهرستاني رحمته الله قصة حاصلها أن صاحب بن عباد كان قد عين قاضياً لمدينة قم، فخطر على باله هذا الكلام المسجوع:

١٢٧ - بعد ضبط شبير و قمير بفتح الأول وكسر الثاني مع تشديده -: «كذا ضبط القاموس»، لكن لم أجد قَمِير بفتح القاف وتشديد الميم في القاموس وغيره، وإنما الذي ورد في القاموس، ج ٢، ص ٢٥٧: بنو قَمِير كزبير: بطن، وقَمِير بنت عمرو كأمير: امرأة مسروق بن الأجدع، وفي الجمهرة، ج ٢، ص ٧٩٢: بنو قمير: بطن من قضاة أو غسان. أنا أشك، وفي هامشه: في الاشتقاق، ص ٤٦٩ (رجال خزاعة و بطونها) و ص ٥٢٣: «وقمير، تصغير قَمَر»، وفي المحيط، ج ٥، ص ٤١٨: القمر معروف و تصغيره: قمير وفي الصحاح: القمر بعد ثلاث ليال إلى آخر الشهر سمي قمراً لبياضه، ومن كلام بعضهم: قمير وهو تصغيره، وفي معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٥: تصغير القمر قمير، ثم أورد بيتاً له، وفي أساس البلاغة، ص ٥٢٢: غاب قمير، وهو القمر عند المحاق، وفي تاج العروس ذكر عن بني قَمِير كزبير وأنه بطن من خزاعة، غاب قمير كزبير وهو القمر عند المحاق، و ذكر اختلافاً في ضبط جد سر بن سفيان بين قَمِير وقَمِير كزبير وقمير كزبير ماءً يمان... وقمير بن مالك بن سواد كزبير بطن من الأنصار.

والمتحصل من مجموع ما مر أن الظاهر ضبط الفيروز آبادي هذه الكلمة أي كلمة شبير مصغراً لكالحسين، وأما كونه «كقمير» ناظراً إلى ضبطه كأمير فلا يخفى بعده جداً.

هذا و رواية تسمية النبي عليه السلام الحسن والحسين عليهما السلام بأسماء ابني هارون متكررة، كما في صحيفة الإمام الرضا عليه السلام، ص ٧٣: المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب، ص ٥٨٥: الهداية الكبرى، ص ٢٥١: عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٥: علل الشرائع، ج ١، ص ١٣٨، ح ١: الأمالي للطوسي، ص ٣٦٧، ح ٧٨١ (المجلس ١٣، ح ٣٢): مناقب ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٩٧، ج ٤، ص ٢٦ وأيضاً دلائل الإمامة، ص ١٨٥.

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا و نبينا
أبي القاسم محمد و آله الطاهرين و اللعن على أعدائهم
أجمعين.

أما بعد فقد وقفت في مجلة كتاب الشيعة، الرقم ١٣ و ١٤ و الرقم ١٥ و ١٦ على حواشي كتبها السيد الفاضل العلامة المنتبّع السيد عبد الستار الحسيني على رجال النجاشي واستفدت منها و انتفعت بها و قد سمّاها بأوجز الحواشي على رجال النجاشي و كنت علّقت في حياته على مواضع منها يسيرة تعليقات و كنت مشتغلاً بمطالعتها، إذ فجعنا نبأ رحيله إلى الرفيق الأعلى....

فبدالي أن أراجع هذه الحواشي مرة أخرى وأعلق على مواضع أخرى منها عسى أن تكون هذه التعليقات مفيدة لأهل الفضل والأدب ويكون نشرها تخليداً لذكراه رحمه الله و قد سمّيتها بالتعليقات الحسينية على الحواشي الحسينية؛ إيماء بما كان السيد الفقيه التقي الجدّ يعبر عن نفسه!

١. كان عليه السلام يعبر عن نفسه بأحمد الحسيني الزنجاني و عند ما راجع لأخذ السجل رأى أن غيره سبقه إلى أخذ لقب الحسيني فاختار لقب الشبيري المرادف للحسيني للعائلة.

علماً بأنّه ربما ضبط شبير بفتح الشين وكسر الباء (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ج ٢، ص ٧٧٥: توضيح المشتبه، ج ١، ص ٥٤٤) لكن المشهور في إيران ضبطه بضم الشين على زنة حسين، وهو ظاهر عبارة القاموس كما صرح في تاج العروس، ج ٧، ص ٤، وفي القاموس، ج ٢، ص ١٢١: شَبَّرَ كَبَقْم، و شبير كقمير و مُشَبَّرٌ كمحذث: أبناء هارون عليه السلام.

قيل: و بأسمائهم سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، الحسن والحسين والمحسن انتهى.

أقول: ضبط في مطبوعة القاموس شبير بفتح الشين و تثقيل الباء كما ضبط قمير كذلك، لكن ظاهر تاج العروس خلافه ففي تاج العروس ما زجاً عبارة الشرح بالمتن -: (شَبَّرَ كَبَقْم و شبير كقمير) أي مصغراً، وفي التكملة مثل أمير، وكذا وجد مضبوطاً في نسخة صحيحة (و مشبّر كمحذث) أسماء (أبناء هارون) النبي عليه السلام وقيل: و بأسمائهم سمى النبي عليه السلام أولاده (الحسن والحسين والمحسن) الأخير بالتشديد، كذا جاء في بعض الروايات.

قال ابن بَرِّي: و وجدت ابن خالويه قد ذكر شرح هذه الأسماء، فقال: شَبَّر و شبير و مشبّر هم أولاد هارون عليه السلام ومعناها بالعربية: حسن و حسين ومحسن، وقال: و بها سمى علي عليه السلام أولاده شَبَّرًا و شبيراً و مشبَّرًا يعني حسناً و حسينا و محسناً عليه السلام.

قلت: في مسند أحمد مرفوعاً: إني سميت ابني باسم ابني هارون انتهى.

و ظاهر قوله «أي مصغراً» كون شبير بضم الشين و فتح الباء المهملة كقمير مصغر قمير، لكن في هامش طبعة دار الهداية من تاج العروس، ج ١٢، ص

مستنکر آمد بدو وجه یکی از کثرت رشوت، و دوم از دلیری و بی دینانق قاضی، حالی قلم برگرفت و بنوشت: «بسم الله الرحمن الرحيم أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم»، و فضلا دانند و بلغا شناسند که این کلمات در باب ایجاز و فصاحت چه مرتبه دارد، لا جرم از آن روز این کلمه را بلغا و فصحا بر دلها همی نویسند و بر جانها همی نگارند.^۳

و حاصله آن للصاحب قاضياً بقم کان له في نسكه وتقواه اعتقاد راسخ و كانوا يخبرون عنه بخلافه فلم يقبله صاحب حتى قامت بينة من ثقات أهل قم أخبرت بارتشاءه في خصومة خمسمئة دينار فكتب صاحب في الحال الجملة المعروفة، و هذه الجملة صارت مشهورة من ذاك اليوم حتى يكتبه البلغاء و الفصحاء على أفئدتهم و قلوبهم.

و لم يرد في هذا النقل ذكر عن كلام القاضي: «أنا معزول السجع من غير جرم ولا سبب» و هذا النقل امر معقول لا ينافي منزلة صاحب، و كأنه كان هو الأصل فزید فيه و نقص و قد زادوا فيه كلام القاضي فوردت القصة بهذه الزيادة في الكتب المتأخرة.

و قد جمع بين ما ورد في كتاب النظامي العروضي و ما ورد في معجم البلدان الفاضل السبزواري في كتابه روضة الأنوار فقال ما لفظه بالفارسية: حکایت: صاحب کافي اسماعیل بن عباد در قم قاضی تعیین کرده بود که به او اعتقاد امانت و دیانت داشت. چندی بر خلاف آن اخبار می نمودند و صاحب باور نمی کرد تا وقتی که جمعی از مردم ثقه شهادت دادند که او در فلان قضیه پانصد دینار رشوه گرفته، بر صاحب عظیم مستنکر نمود، قلم برداشت و بنوشت: ایها القاضي بقم، قد عزلناک فقم، چون به نظر رسید، گفت: مرا عزل نکرد إلا این سجع می شومه. انتهى.^۴

فذیل العبارة مأخوذ من معجم البلدان أو نظيره ومعناه أنه لما وصل كتاب العزل إلى القاضي قال لم تعزلني إلا هذه السجعة المشوومة.

و قد وردت هذه العبارة في هامش مسالك الأبصار، ج ۵، ص

«أيها القاضي بقم، قد عزلناك فقم» فكتب به إلى ذلك القاضي، فلما قرأ كتاب العزل قال: والله ما عزلني إلا لحب القافية.

أقول: هذه القصة مذكورة في معجم البلدان (لياقوت م ۶۲۱)، ج ۴، ص ۳۹۸، في ذيل قم هكذا:

لقاضي قم قال صاحب بن عباد:

أيها القاضي بقم
قد عزلناك فقم

فكان القاضي يقول - إذا سئل عن سبب عزله - : أنا معزول السجع من غير جرم ولا سبب.

ثم تكرر في مصادر أخرى كآثار البلاد (للقزويني، زكريا بن محمد، م ۶۸۲)، ص ۴۴۳: الوافي بالوفيات (للفصفي، م ۷۶۶)، ج ۹، ص ۱۳۳: أعيان الشيعة، ج ۳، ص ۳۵۳ نقلاً عن معاهد التنصيص.

لكن تصديقها مشكل مع ما بين ياقوت و صاحب من الفصل الزمني الكثير و لم يذكر في حكاية هذه القصة مصدرها و لا ذكر اسم القاضي، كما لم تذكر في المصادر السابقة المتضمنة لأحوال صاحب بن عباد، خصوصاً كتاب أخلاق الوزيرين، و لو كانت هذه القصة مشتهرة في زمن أبي حيان بهذا الشكل لأورد هافي كتابه جزءاً، و أستبعد جداً كون صاحب بن عباد بهذه الدرجة من السذاجة يلعب بعمّاله بهذه الأمور التافهة.

نعم لهذه القصة تفصيل ورد في كتاب قيم بالفارسية للنظامي العروضي مشهور بـ «چهار مقاله»، و المؤلف كان يعيش قبل ياقوت بسنين و الكتاب ألف في سنة ۵۵۱ أو ۵۵۲^۲، نذكر هنا عبارته بالفارسية: صاحب کافي اسماعیل بن عباد الرازي وزير شهنشاه بود... و قاضی بود بقم از دست صاحب که صاحب را در نسک و تقوی او اعتقاد بود راسخ، و یک یک بر خلاف این از وی خبر می دادند و صاحب را استوار نمی آمد، تا از ثقات أهل قم دو مقبول القول گفتند که زمان خصومت که میان فلان و بهمان بود قاضی پانصد دینار رشوت بستد، صاحب را عظیم

۳. چهار مقاله، ص ۱۷.

۴. روضة الأنوار عباسی، ص ۷۳۳.

۲. لاحظ مقدمة الكتاب ص ۵ و ۶.

من مجلسه لعلّه وجدها: ما الذي كنت تشتكيه، قال: «الحما»، قال: «قه» يعني «الحماقة» فقال: وه يعني القهوة^٥.

ص ١٨

ذكر الفاضل المحشي رحمته الله أنّ أبا العباس النجاشي مع تصريحه في مقدمة الكتاب وبعض تراجمه بأنّه لا يذكر إلاّ طريقاً واحداً فحسب لم يلتزم بهذا الشرط لغير واحد من المترجمين ثم ذكر نماذج لذلك.

قال: ومثله ولكن إلى كتابين من كتب المترجم ما جاء في ترجمة عمرو بن عثمان الخزاز (الترجمة ٧٦٦، ص ٢٨٧).

أقول: لا وجه لذكر هذا الشاهد لعدم منافاته لعادة النجاشي وما ذكره في مقدمة كتابه، ومنه يعلم عدم الوجه لإيراد ترجمة فضالة بن أيوب هنا لكون الطريقين فيها لكتابين لفضالة، و قد أشار المحشي الفاضل رحمته الله إلى ترجمة الصقار مع أنّ النجاشي ذكر في هذه الترجمة طريقين أحدهما: لكتبه كلّها ما خلا بصائر الدرجات والثاني: لجميع كتبه وبصائر الدرجات، وذكر الطريقين في أمثال المقام لازم ولا ينافي مقدمة النجاشي بوجه، كما أنّ النجاشي أورد عدّة طرق في ترجمة محمد بن أبي عمير لكن لكتب مختلفة، وذكر في آخر الترجمة: أخبرنا بسائر كتبه أحمد بن علي السيرافي... عن ابن أبي عمير بجميع كتبه، فلا وجه للاعتراض على النجاشي بهذه الترجمة أيضاً.

ص ٢٣، العمود ١

قال المحشي الفاضل رحمته الله بعد كلام طويل مفيد في أحوال أبي رافع ما لفظه: وفي آخر ترجمة أبي رافع رحمته الله عنه: «ولابن أبي رافع كتاب آخر وهو...».

أقول: كذا جاء «ولابن أبي رافع» مع أن الكلام على أبي رافع لا على ابنه بدلالة قول المصنف: «... كتاب آخر» يعني لأبي رافع، ولو كان لابنه لقال: لفلان بن أبي رافع... أو ما يؤدي إلى هذا المعنى.

٥٥٥ لكن مع نقل القصة عن كتب الأدب عن الخليفة العباسي وأنه لما خاطب قاضيه في مدينة قم: يا قاضياً بقم، ثم ارتج عليه فلم يدر بما يختم السجع فقال: قد عز لناك فقم، فقام القاضي المسكين المعزول فقال: والله ما عزلني إلاّ هذه السجعة انتهى.

وقد زاد مؤلف مآثر الملوك: غياث الدين بن همام الدين خواند مير (م ٩٤١) في الطنبور نغمة فقال بعد إيراد كلام القاضي: «والله ما عزلتني إلاّ هذه السجعة» ما لفظه بالفارسية: واين سخن به سمع جناب صاحبي رسيد نوبت ديگر به قضاء او مثال داد^٥ وحاصله أنه وصل كلام القاضي إلى صاحب فعينه للقضاء مرة أخرى.

وأنت ترى أنّ القصة المعقولة المذكورة في كلام النظامي العروضي كيف تحزفت وتحولت وصارت بهذه الهيئة المشبوهة التي لا تناسب مكانة صاحب وكفايته حتى لقب بكافي الكفاة.

ومن هنا يظهر أنّ اللازم مراجعة الأصول القديمة وعدم الاكتفاء بما ورد في المصادر المتأخرة؛ صوناً عن أمثال هذا التحريف الفضيح وقد وردت في وصية الفاضل الإصبهاني في آخر كتابه كشف اللثام الإشارة إلى ذلك فقال: وصيتي إلى علماء الدين وإخواني المجتهدين أن... ولا ينسبوا إلى أحد منهم قولاً لا بعد وجدانه في كتابه أو سماع منه شفاهاً في خطابه ولا يتكلوا على نقل النقلة بلا كلّ تعويل عليه وإن كان كلمة... ولا يعتمدوا في الأخبار إلاّ أخذها من الأصول ولا يعولوا ما استطاعوا على ما عنها من النقول...^٥.

ص ١٦، الهامش

قال الفاضل المحشي رحمته الله: فمن ذلك أنّه رأى أحد ندائه متغير السحنة، فقال له ما الذي بك؟ قال: حما (يريد حميا «من الحمى») فقال له صاحب: قه، فقال النديم: وه، فاستحسن صاحب ذلك منه وخلع عليه... إلى آخره.

أقول: أورد الثعالبي (م ٤٢٩) - وعصره قريب من عصر صاحب (م ٣٨٥) - في كتابه يتيمة الدهر هذه الحكاية في ترجمة صاحب بن عباد: وقد قال يوماً لبعض من تأخّر

٥. مآثر الملوك، ص ١١٨.

٦. كشف اللثام، ج ١١، ص ٥٤٢.

٧. يتيمة الدهر، ج ٣، ص ٢٣١.

لأنه، فاقصر الشيخ على ذكر كتاب الابن سهو، وهنا سهو آخر وهي نسبة كتاب الابن إلى عبيد الله، مع أنه لأخيه علي ومن هنا يظهر شدة تأدب شيخنا أبي العباس النجاشي عليه السلام في اعتراضاته حيث أوردها في عبارات طريفة من دون تشديد في الكلام، أفاد ذلك سيدنا - دام ظلّه - ^٨.

هذا والتحقيق في طرق النجاشي في ترجمة أبي رافع وابنه علي بن أبي رافع وبيان ما وقع فيها من الخلل بحاجة إلى بسط من الكلام ليس هنا موضعه، وأقتصر هنا على كلام ذكره سيدنا (دام ظلّه) عند ما كنت أقرأ عليه هذه الأوراق من رجال النجاشي، قال: إن كتاب رجال النجاشي مرتّب على ترتيب حروف أوائل أسماء المترجمين إلا في ست تراجم أشار إليها في آخر المقدمة، إذ قال: [وها] أنا أذكر المتقدمين في التصنيف من سلفنا الصالح وهي أسماء قليلة ومن الله أستمد المعونة، على أن لأصحابنا عليهم السلام.... ثم أورد بعد تمام المقدمة: ذكر الطبقة الأولى: أبورافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله... ثم ترجم لابنه علي بن أبي رافع (ص ٦، الرقم ٢) ولربيعه بن سميع (ص ٧، الرقم ٣) ولسليم بن قيس الهلالي (ص ٨، الرقم ٤)، وللأصغر بن نباتة المجاشعي (ص ٨، الرقم ٥) ولعبيد الله بن الحرّ الجعفي (ص ٩، الرقم ٦)، ثم قال: باب الألف، منه: أبان بن تغلب بن رباح....

قال سيدنا عليه السلام: إن في هذه القطعة من رجال النجاشي كثيراً ما لم تحرّر المطالب وقد وقع فيها أخطاء كثيرة، وكأنّها كانت مسوّدة لم يوفق النجاشي لتبييضها، وقد بيّن (دام ظلّه) عندما كنت أقرأها عليه مواضع كثيرة تحتاج إلى تحرير وإصلاح، منها مواضع في الطرق المذكورة لأبي رافع وابنه علي.

ثم إن التحقيق في صحّة ما اعترض به النجاشي على الشيخ الطوسي هنا وعدمها موكل إلى محلّه.

ص ٢٣، العمود ٢

قال الفاضل المحشي عليه السلام في ذيل ترجمة أبان بن تغلب - حول جرير بن عباد بن ضبيعة: الصواب: جرير بن عباد على زنة مراد.

ثم إن اسم الكتاب الثاني لم يذكر بل وقف الكلام عند قول المصنف: «وهو» وانتقل بعد ذلك إلى عنوان آخر، وهو علي بن أبي رافع (الترجمة ٢) انتهت الحاشية.

أقول: الاعتراض بحذافيه نشأ من عدم معرفة الوجه في ذكر النجاشي لهذه العبارة، فإنّها مذكورة تعقيباً على كلام غيره كالشيخ الطوسي في فهرسته؛ حيث لم يترجم لأبي رافع وإنما ترجم لابن آخر لأبي رافع أي لعبيد الله بن أبي رافع فذكر في فهرسته، ص ٣٠٦، ح ٤٦٨ و قال:

له كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام ثم ذكر طريقه إليه وفيه: علي بن القاسم الكندي عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده عن علي عليه السلام وذكر الكتاب بطوله، وفي كلام النجاشي اعتراض على هذا الكلام، حيث ترجم لأبي رافع وقال في ترجمته: ولأبي رافع كتاب السنن والأحكام والقضايا... ثم ذكر طريقه إليه، وفيه: ... على بن القاسم الكندي، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه كان إذا صلّى، قال في أول الصلاة، و ذكر الكتاب إلى آخره باباً باباً: الصلاة والصيام والحج والزكاة والقضايا.

ففي هذا الكلام إشارة إلى عدم تمامية عبارة فهرست الشيخ - أو مصدره - من جهتين:

الأولى: من جهة نسبة الكتاب إلى عبيد الله بن أبي رافع، وإنما الكتاب لأبيه أبي رافع يرويه عنه ابنه عبيد الله.

الثانية: من جهة اقتصار الشيخ على ذكر القضايا، وإنما الكتاب أبواب أحدها القضايا.

ثم إن النجاشي ذكر بعد ذلك رواية هذه النسخة من طريق آخر ونقل عن «شيوخنا» أن بين النسختين اختلافاً قليلاً، و رواية أبي العباس [وهو أحمد بن محمد بن سعيد المذكور في الطريق الأول] أتم، ثم قال: ولابن أبي رافع كتاب آخر وهو علي بن أبي رافع، وهو اعتراض ثالث - أوقل: تكميل للاعتراضين المتقدمين - محصله أن هنا كتابين، أحدهما لأبي رافع و ثانيهما

٨. لاحظ أيضاً قاموس الرجال، ج ٧، ص ٢٧٩.

أقول: قد سبقه إلى التنبيه لذلك في قاموس الرجال، ج ١، ص ١٠٢، قال: الصحيح: عباد بن ضبيعة كما قال الفهرست.^{١٠}
 أو هذا البيت لأبي تمام:
 كم وقعة لك في الهوى مشهورة
 ما كنت فيها الحارث بن عباد^{١٦}

ص ٢٣، العمود ٢

قال المحشي الفاضل عليه السلام: وقد كنت أحفظ بيتاً شاهداً على تخفيف (عباد)، لكنه نذ عن خاطر عند كتابة هذه السطور، ولم يبق في الذهن منه الآن إلا عبارة «الحارث بن عباد» في آخر العجز.
أقول: كأن البيت المشار إليه هذا البيت للأخطل:
 يقوم هم يوم الذنائب أهلكوا
 «شعائم» رهط الحارث بن عباد^{١١}

أو هذا البيت لفرزدق:

أرتك نجوم الليل و الشمس حية
 زحام بنات الحارث بن عباد^{١٢}

أو هذا البيت لامرأة من بني مرة بن عباد:

جاؤوا بحارشة الضباب كأنما
 جاؤوا بنبت الحارث بن عباد^{١٣}

أو هذا البيت لإبراهيم بن عثمان الغزي:

لو كان ينجي الأعـتـزال نجا به
 مما دهاه الحارث بن عباد^{١٤}

أو هذا البيت لعبد الكريم بن إبراهيم:

[أنتـهـدـي في ظل أخضر مغدق
 حـتـي تـيـمـم بالـعـرا و السـادـي]

بأرق من كبد المـتـيـم مـقـدما
 في حـيـث يـنـبـيـو الحارث بن عباد^{١٥}

ص ٢٣، العمود ٢

قال الفاضل المحشي عليه السلام: والحارث بن عباد هو أخو جرير بن عباد وهو المعروف بـ «صاحب النعامة» وهي فرسه، وفيها يقول على ما أحفظ:

قرباً مربط النعامة مني
 لقحت حرب وائـلـل عن حيال

أقول: ورد هذا البيت أو شطر منه في مصادر عديدة^{١٦}.

ص ٢٤، العمود ١

قال الفاضل المحشي عليه السلام حول «أنت أبان بن تغلب» المذكور في مطبوعة رجال النجاشي: الصواب: أنت أبان بن تغلب وهو فعل أمر من الفعل (أتى) وما ورد هنا من تصحيف النسخ، وقد جاءت في سائر الطبقات على الوجه الصحيح.

أقول: «أنت» خطأ مطبعي، كما أن «أنت» خطأ، والصواب: أيت كما صححه سيدنا (دام ظلّه) في نسخته من رجال النجاشي؛ وفقاً لما في بعض مخطوطاته، وذلك لأنّ تخفيف الهمزة بتبديلها ياء واجب في أمثال هذه الكلمة.

١٦. نهاية الأرب، ج ٨، ص ٩٦، الهامش.

١٧. لاحظ أدب الكاتب، ص ٥١٣؛ أسماء خيل العرب و فرسانها، ص ٣٦؛ الاشتقاق، ص ١٣٨؛ الأغاني، ج ٥، ص ٣٥ و ٤٢؛ ج ٩، ص ٢٣٤؛ ج ١٢، ص ٤٦٣؛ ج ١٦، ص ٤٨١؛ ج ١٩، ص ١١٣؛ الأملالي للمرتضى، ج ١، ص ١٢٦؛ أمثال العرب للضي، ص ٩٠؛ أنساب الخيل لهشام الكلبي، ص ٨٤؛ الأنوار ومحاسن الأشعار للشمشاطي، ص ١٣١؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٣٣؛ الحيوان للجاحظ، ج ١، ص ٢١؛ ج ٣، ص ١٣٦؛ ج ٤، ص ٤٣٦؛ ديوان المعاني، ج ٢، ص ٧٩٨؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، ص ٥٦١؛ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص ٤٥٤؛ العقد لابن عبدربه، ج ٦، ص ٧٧؛ الكامل للمبرد، ج ١، ص ٥٠٩؛ نسب فحول الخيل، ص ٢٠ و....

٩. وكذا في ج ١، ص ٥٥٥.

١٠. لاحظ الفهرست، ص ٤٤، الرقم ٦١.

١١. الأغاني، ج ٥، ص ٣٨، الهامش.

١٢. الأغاني، ج ٩، ص ٢٣٤؛ وفي ج ٢١، ص ١٨٨ بتبديل أرتك بـ «تريك» وزحام بـ «كرام» ونظيره في الحيوان للجاحظ، ج ٤، ص ٤٣٦؛ لاحظ أيضاً: الموشح ص ١٣٩.

١٣. الحيوان، للجاحظ ج ٤، ص ٤٣٦؛ ج ٦، ص ٣٦٩؛ ثمار القلوب، ص ٨٦.

١٤. خريدة القصر، ج ١١، ص ٥٢.

١٥. زهر الآداب، ج ٢، ص ١٠٦.

ص ٢٥، العمود ٢

قال الفاضل المحشي رحمته الله: إنَّ النجاشي ينقل عن فهرست الشيخ الطوسي في جملة من المواضع ولم يشر إليها قط. وقد ذكر الفهرست في ترجمة الشيخ الطوسي (الترجمة ١٠٦٨) انتهى.

أقول: يظهر من مقارنة رجال النجاشي والفهرست أنَّ الفهرست أهم مصادر رجال النجاشي في باب الألف منه وأما في سائر الأبواب فلم أجد شاهداً على أخذ النجاشي عن الفهرست أو نظره إليه^{٢٠}، ومن القوي كون الشيخ الطوسي عندما صنف باب الألف من الفهرست عرضه على أبي العباس النجاشي وهو كان زميله وشريكه في عدة مشايخ كالشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله والسيد المرتضى، فاستفاد النجاشي من هذا الكتاب حينذاك ثم كمل الشيخ تصنيفه بإضافة تراجم في باب الألف، كما صنف سائر الأبواب ولم يستفد النجاشي من هذه الإضافات ومن بقية أبواب الفهرست لرجوعه إلى مصادره مباشرة أو لكون الشيخ كمل كتابه بعد ما كمل النجاشي رجاله.

كما أنَّ الظاهر كون ما عرضه الشيخ من الفهرست على النجاشي كان غير مدوّن بل كانت كراريس متفرقة ولذلك ربما ينقل النجاشي عن الفهرست مع تغيير في ترتيب مجموعة من التراجم، ولتوضيح ذلك نشير إلى باب أحمد من الفهرست فنقول العناوين المذكورة من الرقم ٦٣ (وهو أول باب أحمد) إلى الرقم ٩٩ كلّها مذكورة في رجال النجاشي وكان النجاشي ناظراً إليها يأخذ التراجم منها وربما زاد ونقص أو غير المتن، لكن ترتيب مجموعة من التراجم في الكتابين ربما كان مختلفاً وهاك تفصيله:

من الرقم ٦٣ إلى الرقم ٦٩ مذكورة في رجال النجاشي، الرقم ١٧٩ - ١٨٥ لكن قد غير الترتيب في الرقم ٦٦.^{٢١}

٢٠. إلّا في ترجمة في باب الباء كما يأتي.

٢١. الفهرست، ص ٥٠، الرقم ٦٣ (ورد في النجاشي، ص ٧٥، الرقم ١٨٠)؛ ص ٥١، الرقم ٦٤ (ورد في النجاشي، ص ٧٥، الرقم ١٨١)؛ ص ٥١، الرقم ٦٥ (ورد في النجاشي، ص ٧٦، الرقم ١٨٢)؛ ص ٥٤، الرقم ٦٦ (ورد في النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩) والترتيب - كما ترى -؛ ص ٥٥، الرقم ٦٧ (ورد في رجال النجاشي، ص ٧٧، الرقم ١٨٣)؛ ص ٥٦، الرقم ٦٨ (ورد في رجال النجاشي، ص ٧٨، الرقم ١٨٤).

ص ٢٤، العمود ١

قال الفاضل المحشي رحمته الله عند نقل كلام النجاشي في ترجمة أبان بن محمد - قال حدثنا أحمد بن محمد القلانسي.

أقول: وقع هنا سقط والصواب: «حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد القلانسي»، منشأ السقط تكرر أحمد و محمد وشباهتهما، وقد وقعت العبارة على الصواب في رجال النجاشي.

ص ٢٤، العمود ٢

قال الفاضل المحشي رحمته الله بعد نقل عبارة الفهرست مولى أسلم بن قصي: وقصي هنا تحريف، والصواب: أفصى بالفاء... وإثما تبّهت على ذلك واستطردت؛ لأنّي لم أجد من تبّه على هذا التحريف في طبقات الكتاب كلّها.

أقول: ورد في رجال ابن داود، ص ١٧ في هذه الترجمة: مولى بني أسلم بن أفصى بالفاء و[الصاد] المهملة مدني كان خاصاً بحديثنا قر، ق [جخ ست]....

والظاهر أنَّ قوله «مولى بني أسلم بن أفصى» مأخوذ من الفهرست لعدم وروده في رجال الشيخ فيظهر أنَّ نسخته من الفهرست بلفظة «أفصى» دون قصي، وفي طبعة السيد عبدالعزيز الطباطبائي رحمته الله من الفهرست، ص ٧: مولى أسلم بن أفصى، وقد نقل في الهامش عن أربع نسخ: أفصى، وعن نسختين: أفصى بالفاء وقال: وهو الصحيح وهو أسلم بن أفصى بن حارثة بن عمرو بن عامر بطن من خزاعة من القحطانية. انتهى.

وكان المناسب إدراج «أفصى» في المتن خصوصاً مع وروده في نسخة رمزها ب «ر» وهي من أحسن نسخ الفهرست^{١٨}، وكيف كان فالمحشي الفاضل رحمته الله لم يراجع هذه الطبعة؛ إذ وقع فيها التصريح بكون الصواب: أفصى كما ورد ذلك في غيرها من كتب الرجال.^{١٩}

١٨. لاحظ مقدمة الفهرست، ص ١١.

١٩. راجع تنقيح المقال، ج ٤، ٢٦٦ - الطبعة الرحلية، ج ١، ص ٣٠١ - (لا يخفى أنَّ أسلم قبائل كثيرة، منهم أسلم بن أفصى - بالفاء - على زنة أعمى... «منه» رحمته الله)، قاموس الرجال، ج ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٧.

في الفهرست قبل سائر المجموعات و هو يشهد بكون نسخة الفهرست المتوفرة لدى النجاشي لم تكن مدونة كمال التدوين بل كانت في كراريس.

وربما يمكن الاستشهاد على ما ذكرنا من عدم تكميل النسخة المتوفرة من الفهرست من باب الألف لدى أبي العباس النجاشي ما ورد في ترجمة إسماعيل بن علي النويختي من الفهرست، حيث أورد بعد ذكر فهرست لكتبه: وزاد محمد بن إسحاق النديم على هذه الكتب في فهرسته: كتاب الرد على الطاطري في الإمامة... ثم أورد ١٢ كتاباً ولم تذكر هذه الزيادة في رجال النجاشي مع أخذه عن الفهرست الفهرست المذكور لكتبه قبل ذلك في هذه الترجمة.^{٢٩}

أضف إلى ذلك تراجم كثيرة في أبواب الأسماء من باب الألف من الفهرست لا نرى ارتباطاً بينها وبين رجال النجاشي وهي نصف تراجم باب الألف كما يأتي في الجدول المذكور في آخر التعليقة. ثم إن النجاشي في الأغلب يورد عين عبارة الفهرست تقريباً من دون زيادة ولا نقيصة إلا في ما يرتبط بالطرق إلى الكتب فالنجاشي يروي الكتب بطرق نفسه إليها.

وربما يضيف النجاشي مطلباً مهماً إلى ما أخذه عن الفهرست يغير محتواه ففي ترجمة أحمد بن عبد الله الدوري أبي بكر الوراق في الفهرست: كان من أصحابنا، ثقة في حديثه مسكوناً إلى روايته^{٣٠}، وقد أوردته النجاشي في كتابه وأضاف: «وما يتحقق بأمرنا مع اختلاطه بالعامه وروايته عنهم» فتغير معنى قوله «كان من أصحابنا»^{٣١}.

وفي ترجمة أحمد بن محمد بن جعفر الصولي في الفهرست: كان ثقة في حديثه مسكوناً إلى روايته^{٣٢}، وقد أخذه النجاشي و

من الرقم ٧٥ إلى الرقم ٧٥ مذكورة في رجال النجاشي، الرقم ١٩٢ - ١٩٨ بعين الترتيب^{٣٣} وقد زاد في البين ترجمة أخرى.^{٣٤}

الرقم ٧٦ والرقم ٧٧ مذكوران في رجال النجاشي، الرقم ٢١٥ و ٢١٦.^{٣٥}

من الرقم ٧٨ إلى الرقم ٩٣ مذكورة في رجال النجاشي، الرقم ٢٢٥ إلى الرقم ٢٤٢ بعين الترتيب^{٣٦}، مع إضافة ترجمتين في البين.^{٣٧}

من الرقم ٩٤ إلى الرقم ٩٩ مذكورة في رجال النجاشي، الرقم ٢٠١ إلى الرقم ٢٠٧ بعين الترتيب^{٣٨}، مع إضافة ترجمة في البين.^{٣٩}

و المجموعة الأخيرة مع أخذها مرتبة من الفهرست، كانت

٢٢. الفهرست، ص ٥٧، الرقم ٧٥ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٥، الرقم ١٩٢)؛

ص ٥٨، الرقم ٧١ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٥، الرقم ١٩٣)؛ ص ٥٨، الرقم ٧٢

(ورد في رجال النجاشي، ص ٨٥، الرقم ١٩٤)؛ ص ٥٩، الرقم ٧٣ (ورد في رجال

النجاشي، ص ٨١، الرقم ١٩٦)؛ ص ٥٩، الرقم ٧٤ (ورد في رجال النجاشي، ص

٨١، الرقم ١٩٧)؛ ص ٦٠، الرقم ٧٥ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨١، الرقم ١٩٨).

٢٣. رجال النجاشي، ص ٨١، الرقم ١٩٥.

٢٤. الفهرست، ص ٦١، الرقم ٧٦ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٥)؛

ص ٦٢، الرقم ٧٧ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٦).

٢٥. الفهرست، ص ٦٣، الرقم ٧٨ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٥)؛

ص ٦٣، الرقم ٧٩ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٦)؛ ص ٦٤، الرقم ٨٠

(ورد في رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٧)؛ ص ٦٤، الرقم ٨١ (ورد في رجال

النجاشي، ص ٩٢، الرقم ٢٢٨)؛ ص ٦٥، الرقم ٨٢ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٢،

الرقم ٢٢٩)؛ ص ٦٦، الرقم ٨٣ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣٠)؛ ص

٦٧، الرقم ٨٤ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣١)؛ ص ٦٧، الرقم ٨٥

(ورد في رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣٢)؛ ص ٦٨، الرقم ٨٦ (ورد في رجال

النجاشي، ص ٩٤، الرقم ٢٣٣)؛ ص ٧٠، الرقم ٨٧ (ورد في رجال النجاشي، ص

٩٥، الرقم ٢٣٥)؛ ص ٧٠، الرقم ٨٨ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٥، الرقم ٢٣٦)؛

ص ٧١، الرقم ٨٩ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٥، الرقم ٢٣٧)؛ ص ٧١، الرقم ٩٠

(ورد في رجال النجاشي، ص ٩٦، الرقم ٢٣٩)؛ ص ٧٢، الرقم ٩١ (ورد في رجال

النجاشي، ص ٩٧، الرقم ٢٤٠)؛ ص ٧٣، الرقم ٩٢ (ورد في رجال النجاشي، ص

٩٧، الرقم ٢٤١)؛ ص ٧٣، الرقم ٩٣ (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٧، الرقم ٢٤٢).

٢٦. رجال النجاشي، ص ٩٥، الرقم ٢٣٤)؛ ص ٩٦، الرقم ٢٣٨.

٢٧. الفهرست، ص ٧٤، الرقم ٩٤ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٣، الرقم ٢٥١)؛

ص ٧٥، الرقم ٩٥ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٤، الرقم ٢٥٢)؛ ص ٧٦، الرقم ٩٦

(ورد في رجال النجاشي، ص ٨٤، الرقم ٢٥٣)؛ ص ٧٧، الرقم ٩٧ (ورد في رجال

النجاشي، ص ٨٥، الرقم ٢٥٥)؛ ص ٧٨، الرقم ٩٨ (ورد في رجال النجاشي، ص

٨٥، الرقم ٢٥٦)؛ ص ٩٩، الرقم ٩٩ (ورد في رجال النجاشي، ص ٨٥، الرقم ٢٥٧).

٢٨. رجال النجاشي، ص ٨٤، الرقم ٢٥٤.

٢٩. الفهرست، ص ٣١، الرقم ٣٦؛ رجال النجاشي، ص ٣١، الرقم ٦٨.

أما احتمال كون الوجه عدم اعتماد النجاشي على ابن النديم ولذلك لم ينقل عن الشيخ ما نقله هنا عن ابن النديم فيبعده أنه نقل النجاشي عن ابن النديم في ترجمة بندار بن محمد بن عبد الله و الظاهر أخذه من فهرست الشيخ، كما يأتي.

٣٠. الفهرست، ص ٧٧، الرقم ٩٧.

٣١. رجال النجاشي، ص ٨٥، الرقم ٢٥٦.

٣٢. الفهرست، ص ٧٥، الرقم ٩٥.

كان في الفهرست،^{٣٩} وفي بعض التراجم أخذ النجاشي فهرست الكتب من الفهرست، لكن أورد ترجمة لأحوال صاحب العنوان غير ما في الفهرست.^{٤٠}

وفي بعض التراجم أخذ النجاشي العنوان من الفهرست، لكن ترجمة الأحوال في الكتابين مختلفة،^{٤١} كما أن النجاشي ربما ينظر إلى ما في الفهرست نظر نقد وتصحيح، كما في ترجمة إسحاق بن عمار حيث كان الظاهر أنه بصدد تصحيح تلقبه بالساباطي ونسبته إلى الفطحية،^{٤٢} وكما في ترجمة آدم بن المتوكل أبي الحسين بياع اللؤلؤ فهو ينظر ظاهراً إلى ترجمتين وردتا في الفهرست لآدم بياع اللؤلؤ وآدم بن المتوكل فالنجاشي يعتقد وحدتهما.^{٤٣}

والمستفاد من مقارنة أبواب الأسماء من باب الألف من رجال النجاشي والأبواب المشابهة من الفهرست أن في جل هذه

أورده في رجاله، لكن زاد: غير أنه قيل إنه يروي عن الضعفاء.^{٣٣} وهذا الاستثناء غير مفاد الوصف المذكور في الفهرست الدال على عدم روايته عن الضعفاء.

وربما حذف النجاشي الأوصاف المادحة للكتب^{٣٤} أو سائر أوصافها^{٣٥} وربما أضاف النجاشي معلومات جديدة في أحوال صاحب العنوان إلى ما أورده أخذاً عن الفهرست^{٣٦} كما زاد أحياناً معلومات في وصف كتبه.^{٣٧}

وفي بعض التراجم يورد النجاشي ما ورد في الفهرست، لكن ينقله مباشرة عن مشايخه^{٣٨} وكان الشيخ أيضاً أخذ المطالب عن هؤلاء المشايخ.

وربما كان أصل الترجمة المذكورة في رجال النجاشي مشابهة لما ورد في الفهرست، لكن فهرست الكتب فيه يختلف عما

٣٩. الفهرست، ص ٥١، الرقم ٦٥ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٧٦، الرقم ١٨٢) و نظير ذلك ما ورد في الفهرست، ص ٤٧، الرقم ٦٢ في ترجمة أبا ن بن عثمان (قس وصفه لكتاب أبا ن مع وصف النجاشي له في رجاله، ص ١٣، الرقم ١٧).
٤٠. الفهرست، ص ٧٤، الرقم ٩٤ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٨٣، الرقم ٢٠١).
٤١. الفهرست، ص ١٧، الرقم ١١ (لاحظ رجال النجاشي، ص ١٩، الرقم ٢٣)؛ ص ٦٨، الرقم ٨٦ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٩٤، الرقم ٢٣٢)؛ ص ٧٠، الرقم ٨٨ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٩٥، الرقم ٢٣٦)؛ ص ٧٤، الرقم ٩٤ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٨٣، الرقم ٢٠١)؛ ص ٧٧، الرقم ٩٨ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٨٥، الرقم ٢٠٦).
ويؤكد أخذ عنوان هؤلاء من الفهرست مقارنة ترتيب هذه التراجم مع ما قبلها وما بعدها لترتيب التراجم المشابهة المذكورة في رجال النجاشي.

٤٢. ترجم النجاشي إسحاق بن عمار وإسحاق بن جرير في أول باب إسحاق من رجاله (ص ٧١، الرقم ١٦٩) كما في الفهرست، ص ٣٩، الرقم ٥٢ والرقم ٥٣، لكن النجاشي في ترجمة إسحاق بن عمار بصدد نقد ما ورد في الفهرست؛ حيث ورد فيه: إسحاق بن عمار الساباطي وقال: كان فطحياً، فالنجاشي أورد عنوانه الكامل: إسحاق بن عمار بن حيان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي وقال: «شيخ من أصحابنا، ثقة وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل وهو في بيت كبير من الشيعة، وأبناؤه علي بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث» وكان في التأكيد على بيت إسحاق بن عمار وتشيعه نقداً لطيفاً لما ورد في الفهرست حيث يظهر منه أنه جعل إسحاق بن عمار من بيت عمار بن موسى الساباطي الفطحي، ونسبته إلى الفطحية في الفهرست خطأ ناشئ من تخيل كونه من بيت عمار الساباطي (لاحظ رجال السيد بحر العلوم، ج ١، ص ٣٠٣) وتفصيل الكلام حوله لا يسعه المقام.
٤٣. رجال النجاشي، ص ١٠٤، الرقم ٢٠٦؛ الفهرست، ص ٤١، الرقم ٥٦ و ٥٧.

٣٣. رجال النجاشي، ص ٨٤، الرقم ٢٠٢.

٣٤. في الفهرست، ص ١٦، الرقم ٩ في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمر: كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه وصنف كتاباً جماعة قريبة من السداد منها كتاب الصيام... وفي رجال النجاشي، ص ١٩، الرقم ٢١ في ترجمة الأحمر: كان ضعيفاً في حديثه متهماً [كذا] له كتب منها كتاب الصيام....

وفي الفهرست، ص ٧٢، الرقم ٩١ في ترجمة أحمد بن علي الرازي: لم يكن بذلك الثقة في الحديث ويتهم بالغلط، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة حسن وكتاب الفرائض.... وفي رجال النجاشي، ص ٩٧، الرقم ٢٤٠ في ترجمة هذا الرجل: قال أصحابنا لم يكن بذاك وقيل: فيه غلو وترفع، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة وكتاب الفرائض... وقد حذف النجاشي في ترجمة أحمد بن إدريس وصف كتابه: كثير الفوائد (الفهرست، ص ٦٤، الرقم ٨١؛ رجال النجاشي، ص ٩٢، الرقم ٢٢٨).

٣٥. الفهرست، ص ٦٤، الرقم ٨٠ (قسه مع رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٧).

٣٦. الفهرست، ص ٤٥، الرقم ٦١ (رجال النجاشي، ص ١٠، الرقم ٧)؛ ص ٦٠، الرقم ٧٥ (رجال النجاشي، ص ٨١، الرقم ١٩٨).

٣٧. الفهرست، ص ٦٠، الرقم ٧٥ (رجال النجاشي، ص ٨١، الرقم ١٩٨).

٣٨. الفهرست، ص ٩، الرقم ٢ (نقله في رجال النجاشي، ص ١٥، الرقم ١٣ عن ابن نوح)؛ ص ٦٧، الرقم ٨٤ وفيه: وهو كتاب كبير حسن كثير الفوائد (ورد في رجال النجاشي، ص ٩٣، الرقم ٢٣١) وهو كتاب حسن كثير الفوائد سمعت أبا العباس أحمد بن علي بن نوح يمدحه ويصفه)؛ ص ٥٧، الرقم ٧٠ وفيه: ضعيف الحديث فاسد المذهب، مجفؤ الرواية كثير المراسيل (في رجال النجاشي، ص ٨٠، الرقم ١٩٢ عين الأوصاف مع زيادة «ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله» بعد قوله «فاسد المذهب».

الأسماء	عدد التراجم في الفهرست	عدد التراجم في التراجم في النجاشي	التراجم المرتبطة	التراجم الجديدة في الفهرست	التراجم الجديدة في النجاشي
إبراهيم	٢٩	٣٤	١١	١٨	٢٣
إسماعيل	٢٢	٢٦	٧	١٥	١٩
اسحاق	٤	١٠	١	٣	٩
آدم	٣	٣	٢ (في النجاشي: ١)	١	٢
أيوب	٢	٣		٢	٣
أبان	٢	٥	٢		٣
أحمد	٥٦	٧٥	٣٨	١٨	٣٧
باب الواحد	٧	٨	٢	٥	٦
المجموع	١٢٥	١٦٤	٦٣	٦٢	١٥٢

تنبيه: جعل الشيخ إدريس في باب الواحد وهو سهو لوجود رجلين بهذا الاسم في الفهرست، بينما عقد النجاشي لإدريس باباً مستقلاً وأورد فيه ثلاث تراجم، لاربط بين الكتابين فيها، ثم إن «أمية» في الفهرست في باب الواحد وله في الفهرست باب مستقل ذو ترجمتين ولا ربط في هذا الباب أيضاً بين الكتابين.

ص ٢٧، العمود ١

قال الفاضل المحشي عليه السلام في عداد من انتسب إلى قبيلتين من العرب:

٤. و عبدالله بن خَبَّاب بن الأَرْت التميمي أصلاً الخزاعي ولاء على ما يخطر بالبال.

أقول: قال في الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٣٧:

خَبَّاب بن الأَرْت: اختلف في نسبه فقيل: هو خزاعي، وقيل تميمي، ولم يختلف أنه حليف لبني زهرة، والصحيح أنه تميمي النسب، لحقه سباء في الجاهلية فاشتراه امرأة من خزاعة وأعتقته، وكانت من حلفاء بني عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة، فهو تميمي بالنسب، خزاعي بالولاء زهري بالحلف.... ثم أشار إلى سائر ما قيل في نسبه.

وفي طبقات ابن سعد، ج ٦، ص ٩٣: خَبَّاب بن الأَرْت مولى لأم أنمار ابنة سباع بن عبد الغري الخزاعية حلفاء بني زهرة بن كلاب

هذا وقد أورد النجاشي في ترجمة كلاماً عن الكشي وتنظر فيه؛ نظراً إلى ما ورد في الفهرست.^{٥٠}

ثم إنه ربما كان بين الفهرست ورجال النجاشي اختلاف في بعض الألفاظ وقد وقع تحريف في رجال النجاشي^{٥١}، أو في أحد الكتابين.^{٥٢}

هذا ولم نجد شاهداً على أخذ الشيخ عن الفهرست أو نظره إليه في غير باب الألف إلا في ترجمة في باب الباء الظاهر أخذها منه.^{٥٣}

هذا محصل الكلام عما أخذ النجاشي عن الفهرست أو كان في رجاله ناظرًا إليه وقد ذكرنا حصيلة الكلام عن أبواب باب الألف في الكتابين في جدول:

النجاشي، ص ٩٣، الرقم (٢٣٠).

٥٠. رجال النجاشي، ص ١٦، الرقم ١٨ (لاحظ الفهرست، ص ١١، الرقم ٦).

٥١. الفهرست، ص ٤٤، الرقم ٦١: عباد وقد تحزف في رجال النجاشي، ص ١٠، الرقم ٧ بـ «عبادة»، وكذا في ص ٣٠، الرقم ٣٥ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٣١، الرقم ٦٧ وسيأتي الكلام عن هذا المورد في المتن).

٥٢. كما في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان (الفهرست، ص ٦٤، الرقم ٨٠) فقد بدل الحسين بالحسن في رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٧ و تعيين الصواب منهما بحاجة إلى بحث لا مجال له هنا، وفي الفهرست ص ٧٦، الرقم ٩٦ في عداد كتب ابن أبي رافع: الضياء في تاريخ الأئمة وفي رجال النجاشي، ص ٨٤، الرقم ٢٠٣ تبديل الضياء بالصفاء ولم يعلم الصواب منهما.

٥٣. ورد في الفهرست، ص ١٠١، الرقم ١٣٦: بندار بن محمد بن عبد الله إمامي متقدم، له كتب، منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب الزكاة وغيرها على نسق الأصول، وله كتاب الإمامة من جهة الخبر، كتاب المتعة، كتاب العمرة. ذكر ذلك أبو الفرج محمد بن إسحاق أبي يعقوب النديم في كتابه في الفهرست. [لاحظ الفهرست لابن نديم، ص ٣١٣].

وفي رجال النجاشي، ص ١١٤، الرقم ٢٩٤: بندار بن محمد بن عبد الله إمامي متقدم، له كتب، منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الزكاة، ذكر ذلك أبو الفرج محمد بن إسحاق أبي يعقوب النديم وذكر أيضاً له كتاباً في الإمامة وكتاباً في المتعة وكتاباً في العمرة انتهى.

والظاهر أخذه من الفهرست للشيخ خصوصاً بملاحظة عدم النقل عن ابن النديم في رجال النجاشي في غير هذا الموضع مع كثرة ما يناسب نقله في فهرست ابن النديم لو كان راجع إليه النجاشي، مضافاً إلى أن عبارة ابن نديم عين عبارة الفهرست تقريباً دون رجال النجاشي فراجع.

... قال محمد بن سعد: سمعت من يذكر أنه رجل من العرب من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وكان أصابه سباء فاشتريته أم أنمار فأعتقه.^{٥٤}

عن القدماء.

قال الأزهري في جمهرة اللغة، ج ١، ص ٢٣٨ - في مادة يأس -: الياس بن مضر، زعم قوم من أهل اللغة أن اسمه يأس وأدخلت الألف واللام للتعريف، فأما تسميتهم إلياس فهو اسم نبي، زعموا، والله أعلم.

وفي المحكم، ج ٨، ص ٦٤٢ - مادة يوس -: الياس: السِّل، و الياس بن مضر: معروف، وقول ابن أبي العاصية السلمي:

فلو أن داء الياس يـ فاعانيه
طبيب بأرواح العقيق شـ فاني

قال ثعلب: داء الياس يعني الياس بن مضر كان أصابه السِّل، فكانت العرب تسمي السِّل داء الياس.

وفي لسان العرب، ج ١١، ص ٢٤١: قال محمد بن مكرم: رأيت حاشية في بعض الأصول على ترجمة أمم على ذكر قصي: قال قصي: واسمه زيد كان يدعى مجمعا:

إني لدع الحـ رب رخي لي
عند تناديهـم بهال وهب
معتزم الصولة عال نسـ
أمهت خندف و الياس أي

قال: هذا الرجز حجة لمن قال: إن الياس بن مضر الالف واللام فيه للتعريف فألفه ألف وصل.

قال المفصل بن سلمة - وقد ذكر الياس النبي عليه الصلاة والسلام -: فأما الياس بن مضر فألفه ألف وصل، واشتقاقه من اليأس وهو السِّل، وأنشد بيت عروة بن حزام:

بي السِّل أوداء الهيام أصابي

وقال الزبير بن بكار: الياس بن مضر هو أول من مات من السِّل فسمي السِّل يأساً، ومن قال إنه: إلياس بن مضر بقطع الألف على لفظ النبي عليه الصلاة والسلام أنشد بيت قصي:

أمهت خندف و الياس أبي

قال: واشتقاقه من قولهم: رجل أليس أي شجاع والأليس: الذي

ص ٢٧، العمود ١

قال الفاضل المحشي رحمه الله: في ترجمة إبراهيم بن صالح الأنماطي: «قال لي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح: انقرضت كتبه، فليس أعرف منها إلا الكتاب الغيبة»، أقول: الانقراض كما هو مقرر في العرف اللغوي إنما يكون في الناس، واستعماله في غير الناس محمول على التسامح والاتساع. يقال: انقرض بنو فلان إذا درجوا كلهم. أمّا في الكتب وأمثالها، فالوجه أن يقال فيما هذا سبيله: تلفت، أو ضاعت، أو ما يؤدي إلى هذا المعنى، وليس للمجاز هنا وجه كما ترى.

أقول: بل للتجوز وجه مليح؛ فإن انتساخت الكتب يشبه ولادة الناس نسلًا بعد نسل، فإذا انقطع انتساخت الكتب، وتركت نسخها صح أن يقال: انقرضت كتبه.

ومما يستعمل كثيراً «انقراض الدولة»،^{٥٥} «انقرض الخلاف»^{٥٦}، وهذه الاستعمالات محمولة على الاتساع.

ص ٢٧، العمود ٢

قال الفاضل المحشي رحمه الله: أن بني مزينة لا يلتقون ببني تيم... إلآب «ألياس بن المضر».

أقول: كذا ورد ضبط الياس وهو إشارة إلى كون الهمزة همزة وصل، ولذلك تركت كتابة الهمزة الصغيرة تحت الهمزة في العبارة المتقدمة: طابخة بن الياس بن مضر، وهذا هو الظاهر من ملاحظة كلمات أهل الفن والأشعار الماثورة

٥٤. لاحظ ج ٣، ص ١٢١: المحبّر، ص ٢٨٨: أسد الغابة، ج ١، ص ٥٩١: السيرة النبوية لابن هشام، ج ١، ص ٢٥٤: أنساب الأشراف، ج ١، ص ١٧٥: المعارف لابن قتيبة، ص ٣١٦: المغازي، ج ١، ص ١٥٥: المنمق، ص ٢٤٤.
٥٥. كما في كلام مروان عند قتله: انقرضت دولتنا (حياة الحيوان للدميمي، ج ١، ص ١١٠).

٥٦. كما في كتب الخلاف في الفقه (لاحظ الخلاف، ج ١، ص ٢٥٥، ٢٦٧، ٣٤٧، ٣٩٦، ٤٦٦، ...).

فيهما كهي في الفضل والعباس، وحكى السهيلي عن ابن الأنباري أنه بكسر الهمزة... وقال السهيلي في الروض: ويقال: إنما سمي السِّل داء يأس أو داء اليأس، لأنَّ اليأس بن مضر مات منه....

وفي ج ١٤، ص ٣٥١: وقال الزبير بن بكار: اليأس بن مضر أول من مات من السِّل فسمي السِّل يأساً، وقريب منه في الأمالي لأبي علي القالي، ص ٦٧٢ نقلاً عن الزبير.

وفي الاشتقاق لابن دريد، ص ٣٠ - في تفسير اليأس بن مضر - يمكن أن يكون اشتقاق اليأس من قولهم: يئس يئس يأساً، ثم أدخلوا على اليأس الألف واللام ويمكن أن يكون من قولهم: رجل أليس من قوم ليس أي شجاع وهو غاية ما يوصف به الشجاع، هذا لمن يهزم اليأس، والتفسير الأول أحب إلي.

وفي كتاب ألف باء للمالقي، ج ٢، ص ٤٧٨: ويقال: أول من مات من السِّل اليأس بن مضر بن نزار، قال الشاعر:

ولو كان داء اليأس يـ وأغاثيـ
طبيب بأرواح العقيق شـفانيا

وفي هذا البيت شاهد لمن قال: إن اليأس كان به ذلك الداء، وفيه أيضاً شاهد لمن يقول هو اليأس بألف مهموزة من أوله مثل النبي ﷺ،^{٥٧} إنما هو اليأس ضد الرجاء، وقد اختلف في ذلك، وربما قالوا: إذا اليأس بألف مقطوعة يضرب به المثل في الأمر المعضل، ويحتمل أن يكون الشاعر اضطرَّ فقال اليأس: وهو يريد اليأس بالهمز من أوله، ثم حذف الهمز من أوله ومن وسطه، وقد تقدّم في أول الكتاب لهذا نظائر والحمد لله.

وفي أنساب الأشراف، ج ١، ص ٣١ (طبعة زكار، ج ١، ص ٣٦): فولد مضر اليأس...، ثم نقل عن أبي عبيدة أنه قال: يقال للسِّل و السخافة يأس. قال ابن هرمة (طبعة زكار، ج ١، ص ٣٨).

و قول الكاشـحين إذا رأونيـ
أصيب بداء يـأس فهو موده

٥٧. كذا ورد في كتاب المالقي وفيه خطأ ظاهر، فإن هذا البيت شاهد على عدم كون اليأس بن مضر بألف مهموزة من أوله فهو يشهد على تغاير ضبط اليأس بن مضر و اليأس النبي و كأن في الكتاب تحريف من النسخ فلاحظ.

لا يفر ولا يبرح وقد تليس أشد التليس، وأسود ليس ولبوء ليساء... انتهى ما أردنا نقله من كلامه.

وقد علّق المصحح على بيت قصي: (قوله «و الياس» هكذا بالأصل بالواو، ولا بد على قطع الهمزة من إسقاط الواو أو تسكين فاء خندف ليستقيم الوزن).

وقد مرّ الاحتجاج بهذا البيت على كون همزة الياس همزة وصل. وفي الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٤ -: في مادة ألس - إلياس اسم أعجمي وقد سمت العرب به وهو الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

لكن في ص ٩٨٧: «الناس اسم قيس عيلان وهو الناس بن مضر بن نزار، وأخوه الياس بن مضر بالياء» فتدبر.

وفي القاموس المحيط، ج ٢، ص ٤٠٤ - في مادة يأس -: و الياس بن مضر بن نزار أول من أصابه اليأس محرّكة أي السِّل.

وفي تاج العروس، ج ٨، ص ١٨٤ - في مادة ألس -: قال الله تعالى: ﴿وإن إلياس لمن المرسلين﴾، قال الجوهري: اسم أعجمي، قال شيخنا: هو فعيال من الألس وهو الخديعة والخيانة، أو من الألس وهو اختلاط العقل، وقيل: هو أفعال من ليس؛ يقال: رجل أليس أي شجاع لا يفرّ، أو أخذوه من ضد الرجاء ومدّوه. و إلياس بن مضر في التحية وهو اسم عبراني انتهى.

قال الجوهري: وقد سمت العرب به وهو الياس بن مضر بن معد بن عدنان.

قال الصاغاني: قياسه إلياس النبي على الياس بن مضر في التركيب فاسد؛ لأن ابن مضر الألف واللام فيه مثلهما في الفضل، وكذلك أخوه الناس عيلان، وما كان صفة في أصله أو مصدرأف دخول الألف واللام فيه غير لازم.

وفي ج ٩، ص ٢٦: الناس اسم قيس عيلان يروى بالوصل والقطع كما في حاشية الصحاح، ووجد بخط أبي زكريا: هو الناس بن مضر بن نزار، وأخوه إلياس بن مضر هكذا بكسر الهمزة وسكون اللام وفتح النون، وهو خطأ والصواب: الناس، كما للمصنف وغيره....

وفي ج ٩، ص ٤٩: و الياس بن مضر بن نزار أخو الناس، واللام

وقال ابن أبي عاصية وهو مع معن باليمن:

و لو كان داء الـيـأس يـفـأغـائـيـه
 طـيـبـاً بـأرواح العقيق شـفـافـانـيا

وقال الشاعر:

هو الـيـأس أوداء الهيام أصانـيـه
 فإياك عـنـي لا يـكـن بـك ما بـيا

قال: وقد يكون اليأس مشتقاً من قولهم: فلان اليأس^{٥٨}، وهو شديد البأس، المقدام، الثابت القدم في الحرب، وقال الحجاج:

أليس يمشي قـدماً إذا اذـكـر
 ما وعد الصابـر من خـيـر صـبر

قال الأثرم: حكى خالد بن كلثوم: الأسد أليس. قال: أليس بين اللئيس، وجمع ليس ألياس.

قال: وكانت خندف لمامات اليأس جزعت عليه فلم تقم بحيث مات ولم يظللها بيت حتى هلكت سائحة، ف ضرب بها المثل و قيل: حزن خندف.

وقال الشاعر:

فلو أنه أغـنـى لـكـنت كـخـنـدـف
 عـلـى الـيـأس حـتـى أعـجـبت كـل مـعـجـب
 إذا مـونـس لاحت خراطيم شـمـسـه
 بـكـت غـدوـة حـتـى يـرـى الشـمـس تـغـرب

وكان موته يوم الخميس فكانت تبكي كل خميس من غدوة إلى الليل.

وقال الشاعر:

لقد عصت خـنـدـف من نـهاها
 تـبـكـى عـلـى الـيـأس فـما أبـاها

انتهى.

و أظهر بملاحظة هذه الأشعار وغيرها كون اليأس بن مضر من اليأس ضد الرجاء.

٥٨. كذا ولعله: أليس.

ص ٢٨، العمود ١

قال الفاضل المحشي^{٥٩}: وقد جرى على هذا النحو النديم - وقد يقال ابن النديم - على غير الجادة في تسمية كتابه بـ «الفهرست»....

أقول: الظاهر صحة ابن النديم كصحة النديم وكأن النديم كان لقباً لأبيه أو بعض أجداده وانتقل اللقب منه إلى ابن النديم فصح التعبير عنه بابن النديم، باعتبار تلقب أبيه أو بعض أجداده بالنديم، كما يصح التعبير عنه بالنديم، باعتبار تلقب نفسه بهذا اللقب ونظير ذلك النجاشي و الجعابي حيث يعبر عنهم بابن النجاشي^{٥٩} وابن الجعابي أيضاً^{٦٠} نته على ذلك سيدنا (دام ظلّه).

ومما يشهد على صحة ابن النديم تكرر هذا التعبير في الفهرست للطوسي^{٦١} وقد ورد في بعض تراجم فهرست الشيخ التعبير عنه

٥٩. وردت في الوافي بالوفيات، ج ٧، ص ١٨٧: ابن النجاشي أحمد بن علي بن أحمد بن العباس أبو الحسين الصيرفي الأسدي الكوفي المعروف جده بالنجاشي... ثم ترجم للنجاشي المعروف صاحب كتاب الرجال، وقد ورد التعبير عنه بابن النجاشي في كتب العامة كثيراً في تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٢٨، ص ٢٧٧: سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٢٨: تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٤٣٥: طبقات المفسرين للداودي، ج ١، ص ١٦٥ ومواقع كثيرة في لسان الميزان و بتصنيف ابن النجاشي بابن النجاشي في معجم الأدباء طبعة دار الفكر، ج ١٨، ص ٣١ (لاحظ رجال النجاشي، ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٤ ترجمة «محمد بن بحر الرهني») ثم إنه ورد وصف النجاشي بالمعروف بابن الكوفي في قيس المصباح (بحار الأنوار، ج ٩٤، ص ٣٢: رياض العلماء، ج ٢، ص ٤٤٥) قال: أخبرنا الشيخ الصدوق أبو الحسن [أبو الحسين ظاهر] أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الصيرفي المعروف بابن الكوفي ببغداد... وقد ورد وصف ابنه علي أيضاً بابن الكوفي في ذيل تاريخ بغداد، ج ١٨، ص ٧٠: (قرأت على أبي القاسم علي بن أحمد بن علي الأسدي المعروف بابن الكوفي ببغداد)، ص ٧١: (توفي أبو القاسم علي بن أحمد الأسدي المعروف بابن الكوفي في...) و ظاهر العبارتين كون ابن الكوفي وصفاً لأبي القاسم علي.

٦٠. وصفه بالمعروف بابن الجعابي في الفهرست لابن النديم، ص ٢٧٩: رجال الطوسي، ص ٤٤٥، الرقم ٦٣٢٩ = ٧٩: الفهرست للطوسي، ص ٣٢٥، الرقم ٥٠٦: تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٢٣٦، الرقم ١٢٦٩، الأنساب للسمعاني، ج ٣، ص ٢٨٥ و... بينما وصفه بالمعروف بالجعابي النجاشي في رجاله ص ١١٥، الرقم ٢٩٦، ص ٣٩٤، الرقم ١٠٥٥.

٦١. لاحظ الفهرست، ص ٣٢، الرقم ٣٦: ص ١٠٦، الرقم ١٣٩: ص ١٢٢، الرقم ١٦٢: ص ١٢٤، الرقم ١٦٤: ص ١٨٣، الرقم ٢٨٣: ص ١٩٤، الرقم ٢٩٢: ص ٢٢٤، الرقم

وكثرة هذه الكلمة بالتاء في كلماتهم^{٦٧}، يصعب القول بعدم صحة الفهرست^{٦٨}، فتأمل.

ص ٢٨، العمود ١

نقل الفاضل المحشي رحمته الله عبارة رجال النجاشي في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمر: كان ضعيفاً في حديثه متهمواً، وقال: الوجه: كان... متهماً، وقد ذكر في الهامش ما لفظه: تعليلي هذا على النسخة المطبوعة بتحقيق سيدنا آية الله الفقيه الكبير السيد موسى الشبيري الزنجاني (دام ظلّه) ولكنّه ورد على الوجه في النسخ الأخرى.

أقول: لا ريب في صحة ما ذكره رحمته الله من كون «متهمواً» خطأ وصوابه «متهماً» كما ورد في الفهرست^{٦٩} ومنه أخذ النجاشي، لكن سيدنا (دام ظلّه) كان مقتيداً بعدم التجاوز عما ورد في النسخ المعتبرة، وإن ثبت لديه خطأ العبارة؛ لجواز كون الخطأ صادراً عن المصنّف، ففي هذا المورد حيث لم يجد نسخة وردت على الصواب أبقى «متهمواً» الواردة في نسخ عديدة من الكتاب، على حاله وقد ورد النقل عن رجال النجاشي كذلك في كثير من كتب الرجال^{٧٠}.

بمحمّد بن إسحاق النديم^{٦٢} والظاهر البدوي من أمثال هذا التركيب كون النديم وصفاً لمحمّد لا وصفاً لإسحاق، لكن لعلّ الأظهر في عبارة الفهرست للشيخ الطوسي كونه وصفاً لإسحاق لعدم التعبير عنه بالنديم في فهرست الشيخ في موضع^{٦٣} وإتّما تكرر التعبير عنه بابن النديم - كما عرفت - وما ذكرنا يكون أظهر في ترجمة أخرى في الفهرست أخذ عنه النجاشي في رجاله حيث قال: ذكر ذلك أبو الفرج محمد بن إسحاق أبي يعقوب النديم في كتابه في الفهرست^{٦٤}.

وقد وردت ترجمته في معالم العلماء قائلاً: ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق له كتاب الفهرست^{٦٥}.

ولا وجه لخطئة الشيخ وغيره في وصفه بابن النديم بمجرد ما يظهر من عبائر في نسخة فهرست ابن النديم في كون النديم وصفاً لصاحب الفهرست نفسه، فتدبّر.

هذا وقد أنكر الفاضل المحشي رحمته الله صحة الفهرست بالتاء؛ نظراً إلى أنّ «فهرست» هو أصل هذه الكلمة فعزّت بالفهرس بحذف التاء، لكن بعد تكرّر تسمية الكتاب بـ «الفهرست»^{٦٦}

٦٧. في رجال النجاشي، ص ٣٥٥، الرقم ٩٤٦: قال محمد بن عبد الله بن جعفر: كان السبب في تصنيفي هذه الكتب أني فقدت فهرست كتب المساحة... لاحظ أيضاً ص ٧٧، الرقم ١٨٢: ص ٢٥٤، الرقم ٦٦٥: ص ٢٦٥، الرقم ٦٨٩: ص ٣٧٣، الرقم ١٠١٩: ص ٣٨٥، الرقم ١٠٤٧: الفهرست للطوسي، ص ١٠٩، الرقم ١٤١: ص ٢١٥، الرقم ٣١٦: ص ٢٩٤، الرقم ٤٤٠: ص ٣٩٣، الرقم ٦٠٢: ص ٣٩٦، الرقم ٦٠٥: ص ٤٤٣، الرقم ٧١٠: ص ٤٤٥، الرقم ٧١١: الفهرست، لابن النديم ص ١٥٥، ٢٦٧، ٣٥٢، ٤٣٠، ٤٣٠، ٥٠٠، وقد ورد «الفهرستات» في رجال النجاشي، ص ١٥، الرقم ١٤: ص ٤٩، الرقم ١٥٢: ص ٢٤٤، الرقم ٦٤٠: ص ٣٠٤، الرقم ٨٢٩.

٦٨. نقل سيدنا (دام ظلّه) عن السيد الجدّ رحمته الله أنه اشتهر في بعض الكلمات أن الغلط المشهور أولى من الصحيح المهجور، وأنا لا أقول هذا، بل أقول بأنّ ما اشتهر لم يكن بغلط، بل صارت الكلمة باشتهاها صحيحة، وهو تبيّه لطيف مبني على أن اللغة ليست بثابتة، بل هي سيّالة تزيد وتنقص كالنهر حيث يتصل به المياه من النهار الصغيرة وتخرج مياه منه، فالمدار في الصحة في كل زمان على ما كان في المسير الأصلي للغة باشتها استعمال عند أهلها، وللبحث عن ذلك بسط لا مجال لذكره هنا.

٦٩. الفهرست، ص ١٦، الرقم ١٩ (و فيه: كان ضعيفاً في حديثه، متهماً في دينه).
٧٠. منهج المقال، ج ١، ص ٢٦٤: نقد الرجال، ج ١، ص ٥٤ (حاشية): مجمع الرجال، ج ١، ص ٣٨: منتهى المقال، ج ١، ص ١٥٤.

٣٥٦: ص ٢٦٦، الرقم ٣٨٠: ص ٢٨٤، الرقم ٤٢٤: ص ٢٩٦، الرقم ٤٤٥: ص ٣٣٠، الرقم ٥١٦: ص ٣٣٢، الرقم ٥٢٠: ص ٣٣٦، الرقم ٥٢٨: ص ٣٦٢، الرقم ٥٦٤: ص ٣٩٢، الرقم ٦٠١: ص ٣٩٦، الرقم ٦٠٥: ص ٤٢٢، الرقم ٦٥٢: ص ٥٣٦، الرقم ٨٧١ و ٨٧٣: ص ٥٣٧، الرقم ٨٧٤.

٦٢. الفهرست، ص ٣٢، الرقم ٣٦.

٦٣. هذا توضيح ما في فهرست الشيخ الطوسي، أمّا ما ورد في الفهرست لابن النديم، ص ٢٩٤ و ٤٢٩: محمد بن إسحاق النديم فظاهره كون النديم وصفاً لمحمد، خصوصاً بملاحظة ما في ص ٢٨٠: (تأليف محمد بن إسحاق النديم المعروف بأبي الفرج بن أبي يعقوب الزّواق)، و ص ٤٢٢: (تأليف محمد بن إسحاق النديم المعروف بإسحاق بأبي يعقوب الزّواق).

٦٤. فهرست الطوسي، ص ١٠١، الرقم ١٣٦: رجال النجاشي، ص ١١٤، الرقم ٢٩٤ و فيه: في كتاب الفهرست.

٦٥. معالم العلماء، ص ٢.

٦٦. ورد الفهرست - مضافاً إلى كتب ابن النديم والشيخ الطوسي والشيخ منتجب الدين - اسماً لكتاب رجال النجاشي فإن اسمه فهرست أسماء مصنفى الشيعة كما في أول الجزء الثاني من الكتاب (ص ٢١١)، وفي معالم العلماء، ص ٢: هذا كتاب معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم...

محصل كلامه. قال:

والعامة على «معاش» بصريح الياء، وقد خرج خارجة فروى عن نافع معاش بالهمز، وقال النحويون^{٧٢}: هذه غلطة، لأنه لا يهمز عندهم إلا ما كان فيه حرف المد زائداً، نحو: «صحائف»، و«مدائن»، وأما «معاش» فالياء أصل، لأنها من العيش، قال الفارسي، عن أبي عثمان: وأصل هذه القراءة عن نافع، قال: «ولم يكن يدري العربية»: قلت: قد فعلت العرب مثل هذا، فهمزوا «منائر» ومصائب جمع «منارة ومصيبة»، والأصل مناو، ومصاب، وقد غلط سيبويه من قال مصائب. ويعني بذلك أنه غلطه بالنسبة إلى مخالفة الجادة....

وقد ذكر - بعد نقل كلام الزجاج حول قراءة نافع: ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة - قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع، بل قرأها جماعة جلة معه، فإنها منقولة عن ابن عامر، الذي قرأ على جماعة من الصحابة، «عثمان» و«أبي الدرداء» ومعاوية وقد قرأها قبل ظهور اللحن وهو عربي فصيح وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحة والعلم الذي لا يدانيه فيه إلا القليل وقرأ بها أيضاً الأعشى والأعرج، وكفى بهما في الإتيان والضبط وقد نقل الفراء أن قلب هذه الياء تشبيهاً بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلاً انتهى.

ومحصل كلامه تصحيح قراءة معاش، لكن يستفاد منه أن همز أمثال هذه الكلمة على خلاف القاعدة فهو موقوف على السماع ولم يسمع مشائخ بالهمز فلا وجه للقول بصحته.

ص ٣٢، العمود ١

قال الفاضل المحشي^{٧٣} - حول إسماعيل بن أبي زياد السكوني -: وعده جماعة ممن تأخر عنهم من الإمامية، والذي ينصره التحقيق الحقيق بالتصديق أنه من الجمهور العامة.

أقول: قد بحثت عن كلام هؤلاء الجماعة في الدراسات الأصولية وأوردت شواهد كثيرة له وناقشت فيها وقد وصلت في نهاية

٧٢. كأن المراد البصريون منهم، حيث ذكر في ص ٢٣٨: قال الزجاج: «جميع نحا البصرة تزعم أن همزها خطأ».

نعم نقل العبارة بلفظة «متهما» في رجال الحر العاملي، ج ١، ص ١٨ وقاموس الرجال، ج ١، ص ١٥٤، لكن في اعتمادهما على نسخة معتبرة من رجال النجاشي تأملاً؛ لجواز وقوع التصحيح الاجتهادي فيهما فلاحظ^{٧٤}.

هذا ولم يظهر لي المراد مما ذكره الفاضل المحشي^{٧٥} من ورود الكلمة على الوجه في النسخ الأخرى غير نسخة مصححة سيدنا (دام ظلّه) فالذي لدى من مطبوعات رجال النجاشي غير نسخته (دام ظلّه) نسختان: ١. نسخة مصححة الشيخ النائي، ج ١، ص ٩٤، الرقم ٢٥ ففي متنها: منهوماً وفي هامشه: في نسخة ألف: منهوماً ولا ريب في كون «منهوماً» بالنون من غلط النساخ، لكنه يؤيد نسخة «منهوماً» بالتاء.

٢. نسخة مطبوعة بمبئي، وفيه: «منهوماً»، وقد حكى سيدنا (دام ظلّه) في هامشه عن أربع نسخ مخطوطة ونسخة مجمع الرجال: «منهوماً»، وأشار إلى ما في فهرست.

ص ٢٩، العمود ٢

ورد في المطبوعة في كلام الفاضل المحشي^{٧٦}: نصر بن قعير. **أقول:** «قعير» خطأ مطبعي والصواب: قعين.

ص ٣١، العمود ٢، الحاشية

قال الفاضل المحشي^{٧٧}: المشايخ تكتب وتلفظ بالياء لا بالهمزة، كما يقع لكثير من الكتبة والناطقين؛ لأن الياء فيها أصلية وليست مجتلبة، ومن بديع التورية قول أحد العلماء الظرفاء: لا تهمز المشايخ.

أقول: قد ورد في الدرّ المصون، ج ٣، ص ٢٣٧ في ذيل (وجعلنا لكم فيها معاش) [الأعراف / ١٠] ما ينفع في المقام فلنذكر

٧١. ورد في جامع الرواة، ج ١، ص ١٨: إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمر النهاوندي ضعيف [جش. صه. ست. لم] كان ضعيفاً في حديثه، متهماً في دينه، في مذهبه ارتفاع وأمره مختلط. لا أعتمد على شيء مما يرويه [ضه] له كتب قريبة من السداد عنه جماعة منهم الصقار [ست] «مح»، ولا يمكن كشف عبارة رجال النجاشي من هذه العبارة كما لا يخفى، ثم إن «ضه» محرف «صه» (لاحظ رجال العلامة الحلي، ص ١٩٨، الرقم ٤).

أصحاب الإمام الرضا عليه السلام والمعروف أن إسماعيل بن مهران السكوني مولاهم كان من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، وإنما كان يروي عن الإمام الصادق عليه السلام بالواسطة، والأمر كما ترى....

أقول: هذا العنوان مع عنوانين قبله في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام لم تذكر في أقدم النسخ الموجودة من رجال الطوسي وهي نسخة ابن سرائين المؤرخة بسنة ٥٣٣ وقد أشير إلى خلوها عن العناوين الثلاثة في هامش المطبوعة بتصحيح الشيخ جواد القيومي زيد عزه.

ص ٣٥، العمود ٢

قال الفاضل المحشي عليه السلام - بعد نقل عبارة رجال النجاشي في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السلمي - : ولم يذكر أن له كتاباً، وكان الأولى به أن يشير في مقدمة الكتاب إلى عدم اقتصاره على ذكر المصنفين من الإمامية، بل إنه ذكر معهم الرواة عن الأئمة عليهم السلام.

أقول: ليس موضوع رجال النجاشي مطلق الرواة عن الأئمة، وإلا لكانت عناوين الكتاب أضعاف ما هو الموجود فالظاهر وقوع تحريف أو سهو في هذه الترجمة.

ثم إن موضوع رجال النجاشي والفهرست هو أصحاب الكتب من أصحابنا، وإنما ذكر أرباب الكتب من العامة والزيدية في كتابهما إذا كانوا صنفوا لنا، أو روى عن أئمتنا، أو روى أصحابنا عنهم، أو كان لهم خلطة بأصحابنا، كما أشار إلى ذلك النجاشي في ترجمة ابن عقدة. قال: «وكان كوفياً زيدياً جارودياً على ذلك حتى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومدخلته إياهم وعظم محلّه وثقته وأمانته».^{٧٤}

وفي الفهرست في ترجمة ابن عقدة: «وكان زيدياً جارودياً، وعلى ذلك مات، وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا؛ لكثرة رواياته عنهم و خلطته بهم وتصنيفه لهم».^{٧٥}

وفي الفهرست في ترجمة عبد الواحد بن عمر المقرئ: «عامي

المطاف إلى أن إثبات إماميته مشكل وإن كان يحتمل ذلك بأن كان إمامياً يستعمل التقية، فأحاديث السكوني في حكم المؤثقات، بناء على ما هو الصواب من ثبوت وثاقته المستفادة من عبارة العدة الآتية في كلام الفاضل المحشي عليه السلام وقد ألقت مقالاً مستقلاً في تفسير هذه العبارة طبعت في مجلة «تأجتهاد»، و«پژوهشهای رجالی».

ص ٣٤، العمود ٢

أورد الفاضل المحشي عليه السلام ترجمة إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني من رجال النجاشي ثم ذكر سياق نسبه من الفهرست هكذا: إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني.

أقول: ما ورد في الفهرست هو الأدق كما ورد في رجال الكشي، ص ٥٨٩، ذيل الرقم ١١٠٢ والرجال لابن الغضائري، ص ٣٨، الرقم ٧ وقد وقع في نسبه هنا في رجال النجاشي سقط أو اختصار في النسب.

توضيح ذلك أنه ورد في رجال النجاشي، ص ٣٧، الرقم ٧٣ ذكر إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، وقد وردت ترجمة مهران بن محمد بن أبي نصر في رجال النجاشي، ص ٤٢٣، الرقم ١١٣٥، و ترجمة الحسين بن مهران بن محمد بن أبي نصر في رجال النجاشي، ص ٥٦، الرقم ١٢٧ و رجال ابن الغضائري، ص ٥١، ح ٣٢، وقد ورد ذكر مهران بن محمد بن أبي نصر في الكافي، ج ٥، ص ١١١، ح ٥.

فمنه يظهر الاختصار في النسب في عنوان مهران بن أبي نصر المذكور في جملة من الأسناد.^{٧٣}

وللكلام عن آل أبي نصر السكوني بسط لا مجال له هنا.

ص ٣٥، العمود ١

قال الفاضل المحشي عليه السلام - حول إسماعيل بن مهران - إن الشيخ الطوسي ذكره في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، مع ذكره إياه في

٧٤. رجال النجاشي، ص ٩٤، الرقم ٢٣٣.

٧٥. الفهرست، ص ٦٨، الرقم ٨٦.

٧٣. الكافي، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١ و ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٥؛ معاني الأخبار، ص ٣٧٣؛

التهذيب، ج ٥، ص ٣٠٧، ح ١٠٤٧.

المذهب إلا أن له كتاباً في قراءة أمير المؤمنين عليه السلام وحروفه تصنيفه»^{٧٦} وفي الاستثناء إشارة إلى وجه ذكره في الفهرست مع عاميته.

ومثله ما ورد في رجال النجاشي في ترجمة يعقوب بن شيبه: «صاحب حديث من العامة غير أنه صنف مسند أمير المؤمنين عليه السلام... و صنف مسند عمار بن ياسر... وله كتاب الرسالة في الحسن والحسين عليه السلام»^{٧٧}. وما ورد في رجال النجاشي في ترجمة محمد بن ميمون الزعفراني: «عامي غير أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام نسخة»^{٧٨}.

وقد تكرر ذكر العامة أو الزيدية في رجال النجاشي مع ذكر روايتهم عن أئمتنا نسخة^{٧٩} أو كتاباً^{٨٠} أو مع ذكر روايتهم عن أئمتنا^{٨١}.

وفي ترجمة سليمان بن داود المنقري: «ليس بالمتحقق بنا، غير أنه روى عن جماعة من أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمد [عليه السلام]»^{٨٢}.

وفي ترجمة الحسن بن الطيب الشجاعي: «غير خاص في أصحابنا روى عنه»^{٨٣}.

وفي ترجمة محمد بن جرير الطبري: «عامي له كتاب الرد على الحرورية ذكر طرق خبر يوم الغدير»^{٨٤} وفي الفهرست في ترجمته: «عامي المذهب، له كتاب خبر غدير خم تصنيفه وشرح أمره»^{٨٥}.

هذا ولم أجد إسماعيل بن أبي زياد السلمي في موضع آخر. نعم أورد الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام: إسماعيل بن زياد السلمي الكوفي^{٨٦} والظاهر أخذه من رجال ابن عقدة؛ لما حققناه في محلّه، والظاهر صحته، وقد أضيف «بن» قبل أبي لاشتغال إسماعيل بن أبي زياد السكوني.

وقد ورد استظهار «إسماعيل بن زياد» بدون كلمة أبي في قاموس الرجال^{٨٧}؛ نظراً إلى ما ورد في رجال الشيخ وما ورد في الفهرست لابن النديم فيه: «قال محمد بن إسحاق: هؤلاء مشايخ الشيعة الذين روى الفقه عن الأئمة... فمنهم... كتاب إسماعيل بن زياد»^{٨٨}.

وفي لسان الميزان، ج ١، ص ٦٢٨، في ذيل ترجمة إسماعيل بن أبي زياد الشقري - :

وقرأت بخط ابن أبي طي: إسماعيل بن أبي زياد السكوني يعرف بالشقري^{٨٩}، أحد رجال الشيعة وثقات الرواة، ذكره الطوسي وله كتاب النوادر، ثم ذكر إسماعيل بن أبي زياد السلمي، قال الطوسي: كوفي ثقة، من رجال الشيعة، روى عنه عبد الله بن المغيرة انتهى.

أقول: كأنه وقع هنا في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السلمي سهو بذكر الطوسي بدل النجاشي، إذ لم يذكر إسماعيل بن أبي زياد السلمي في كتب الشيخ، وإنما ذكره النجاشي وقال: ثقة كوفي^{٩٠}.

٧٦. الفهرست، ص ٣٤٩، الرقم ٥٥٣.

٧٧. رجال النجاشي، ص ٤٥١، الرقم ١٢١٨.

٧٨. رجال النجاشي، ص ٣٥٥، الرقم ٩٥٠.

٧٩. رجال النجاشي، ص ٢٣، الرقم ٣٤؛ ص ١٠٧، الرقم ٢٧١؛ ص ١٥١، الرقم ٣٩٧؛ ص ٣١٠، الرقم ٨٤٧؛ ص ٤٤٣، الرقم ١١٩٦، لاحظ أيضاً ١٩٠، الرقم ٥٠٦.

٨٠. رجال النجاشي، ص ٢٥٥، الرقم ٥٤٧.

٨١. رجال النجاشي، ص ٥٢، الرقم ١١٦؛ ص ٧٢، الرقم ١٧١؛ ص ١٤٧، الرقم ٣٨٢؛ ص ٢٥٧، الرقم ٥٥٥؛ ص ٣٥٥، الرقم ٨٣٦؛ ص ٤٠٩، الرقم ١٠٨٧ وقسها مع ص ٣٥٤، الرقم ٨٣٠.

٨٢. رجال النجاشي، ص ١٨٤، الرقم ٤٨٨.

٨٣. رجال النجاشي، ص ٤٥، الرقم ٨٩.

٨٤. رجال النجاشي، ص ٣٢٢، الرقم ٨٧٩.

٨٥. الفهرست، ص ٤٢٤، الرقم ٦٥٥.

٨٦. رجال الطوسي، ص ١٥٩.

٨٧. قاموس الرجال، ج ٢، ص ٢٤.

٨٨. الفهرست لابن النديم، ص ٣٠٨، لكن في كون المراد إسماعيل بن زياد السلمي تأملاً.

٨٩. كذا في لسان الميزان والصواب الشعري - بدل الشقري - كما في الفهرست، ص ٣٣، الرقم ٣٨ والظاهر أخذ ابن أبي طي عنه، ولعل في النقل عن الطوسي في لسان الميزان سقطاً أيضاً ففي الفهرست في ترجمته: له كتاب كبير وله كتاب النوادر فلا حظ.

٩٠. وقد نقله ابن داود في رجاله، ص ٥٥، الرقم ١٢ عن النجاشي بتقديم كوفي على ثقة وكذا أورد العلامة الحلي في رجاله، ص ٩، الرقم ١٢ عبارة النجاشي من غير تصريح بالنجاشي ففي نسختها من النجاشي تقديم «كوفي» على «ثقة» كما ورد في لسان الميزان.

٥٢ بسنده عن يحيى بن الحسن، ثنا إسماعيل بن زياد السلمي، عن برد بن سنان.

وفي كتاب ثواب قضاء حوائج المؤمنين، ج ١، ص ٨٢، ح ٤٥ بسنده عن حسن بن حسين العرنى عن إسماعيل بن زياد عن برد بن سنان.

ص ٣٦، العمود ١

قال الفاضل المحشي رحمته الله: قد ذكر النجاشي رحمته الله جماعة ممن لم يعرف لأحد منهم كتاب، كإسماعيل بن أبي زياد المذكور.

أقول: لم يذكر في الموجود لدينا من رجال النجاشي كتاب لإسماعيل بن أبي زياد السلمي لكن قال في قاموس الرجال: «إن الظاهر سقوط فقرة «له كتاب» من نسخته حتى يصح له عنوانه وقد صرح ابن النديم لكونه ذا كتاب في عنوان الكتب المصنفة من الأصول والفقه من مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة...»^{٩٣} إلى آخر كلامه وقد أشار فيه إلى ذكر «كتاب إسماعيل بن زياد» في فهرست ابن النديم.

لكن هذا الاستظهار يتم لو ثبت إرادة السلمي من عبارة فهرست ابن النديم وهو لا يخلو عن تأمل.

ثم إن سيدنا (دام ظلّه) ذكر في أول نسخته من رجال النجاشي أنه قد ترجم في الكتاب جماعة باعتبار روايتهم نسخة وأشار إلى نماذج له^{٩٤}.

٩٣. قاموس الرجال، ج ٢، ص ٢٤ و ٢٥.

٩٤. نذكر هنا ما وجدت من مصاديق ما أفاده (مدّ ظله): لاحظ رجال النجاشي، ص ٧، الرقم ٣؛ ص ٨، الرقم ٥؛ ص ٩، الرقم ٦؛ ص ٢٣، الرقم ٣٤؛ ص ١٠٠، الرقم ٢٥٠؛ ص ١٠١، الرقم ٢٥٢؛ ص ١٠٧، الرقم ٢٧١؛ ص ١٠٩، الرقم ٢٧٥؛ ص ١١٦، الرقم ٢٩٨؛ ص ١١٧، الرقم ٣٠١؛ ص ١٢٦، الرقم ٣٢٧؛ ص ١٣٣، الرقم ٣٤٢؛ ص ١٣٥، الرقم ٣٤٦؛ ص ١٤٢، الرقم ٣٦٩؛ ص ١٤٦، الرقم ٣٧٨؛ ص ١٤٧، الرقم ٣٨٢؛ ص ١٥١، الرقم ٣٩٦؛ ص ١٥٢، الرقم ٣٩٨؛ ص ١٨٠، الرقم ٤٧٥؛ ص ١٩٠، الرقم ٥٠٦؛ ص ٢٠٣، الرقم ٥٤٢؛ ص ٢١٣، الرقم ٥٥٥؛ ص ٢٢٤، الرقم ٥٨٦؛ ص ٢٢٧، الرقم ٥٩٩؛ ص ٢٢٨، الرقم ٦٠٣؛ ص ٢٥٦، الرقم ٦٧١؛ ص ٢٧٢، الرقم ٧١٤؛ ص ٢٧٦، الرقم ٧٢٤؛ ص ٢٧٧، الرقم ٧٢٧؛ ص ٢٨٢، الرقم ٧٤٩؛ ص ٧٥٠، الرقم ٧٨٦؛ ص ٧٦٢، الرقم ٧٩٢؛ ص ٧٨٨، الرقم ٨٩٧.

هذا وقد أكثر ابن حجر من النقل عن الطوسي في لسان الميزان وفيه بحث مبسوط لا مجال لذكره هنا وقد أوردت موجزاً من الكلام عن ذلك في مقال حول رجال الطوسي مطبوع في «دانشنامه جهان اسلام» عسى أن أوفق للبحث المبسوط عن ذلك في كتاب مستقل.

وكيف كان فالظاهر أنّ هنا سهواً في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السلمي في قوله «روى عنه عبد الله بن المغيرة» فإنّ عبد الله بن المغيرة يروي عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني كثيراً^{٩٥} والظاهر أنّه المراد من إسماعيل بن أبي زياد في رواياته؛ إذ لم نجد روايته عن إسماعيل بن أبي زياد السلمي في موضع، وقد وقع هنا خلط بين إسماعيل بن أبي زياد السلمي وإسماعيل بن أبي زياد السكوني، ومع هذا الخلط لا يمكن الاستشهاد بعبارة لسان الميزان في ترجيح إسماعيل بن أبي زياد السلمي (مع كلمة «أبي») على إسماعيل بن زياد السلمي (بدونها).

ومما يشهد على صحة إسماعيل بن زياد السلمي وروده في بعض الأسناد راوياً عن جعفر (بن محمد)^{٩٦}.

وقد روي أبو نعيم الإصبهاني في كتابه معرفة الصحابة، ج ٤، ص

٩١. بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٧؛ الخصال، ص ٣، ج ٦؛ ص ٢٤١، ح ٩٢؛ معاني الأخبار، ص ٣١٧، ح ١؛ التهذيب، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٤٣٩؛ ج ٦، ص ١٢٢، ح ٢١٠؛ ص ٣٩٨، ح ١٢٠١؛ ج ٧، ص ٢٢٢، ح ٩٧١؛ وكذا بلفظ ابن المغيرة، بدل عبد الله بن المغيرة -، والسكوني أو إسماعيل بن مسلم (السكوني) - بدل إسماعيل بن أبي زياد السكوني - في أسناد كثيرة جداً تشير إلى بعض موارد ها: المحاسن، ج ٢، ص ٤٨٢، ح ٥١٧؛ الكافي، ج ٨، ص ١٩٠، ح ٢١٧؛ الأمالي للصدوق، المجلس ٩؛ ح ٦، المجلس ٢٣، ح ٤؛ المجلس ٣٤، ح ٣ و....

٩٢. تفسير فرات، ص ٤٩، ح ٥؛ الحسن يعني ابن الحسين عن إسماعيل بن زياد السلمي عن جعفر (... مناقب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن سليمان الكوفي (الحسن بن الحسين العرنى عن إسماعيل بن زياد السلمي عن جعفر بن محمد).

٩٣. ورد في تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٢٠٦؛ إسماعيل بن مسلم السكوني أبو الحسن بن أبي زياد الشامي سكن خراسان، يروي عن برد بن سنان... ويروي عنه... ويحيى بن الحسن بن فرات الفزاز. والظاهر وقوع خلط هنا بين إسماعيل بن أبي زياد السكوني وإسماعيل بن زياد السلمي.

وفي تاريخ دمشق، ج ٦، ص ٤٠٦؛ إسماعيل بن زياد أبو الوليد البيروتي القاض حدث عن برد بن سنان الدمشقي، روى عنه... ويحيى بن الحسن، ثم أورد حديث أبي نعيم الإصبهاني المصّح في إسناده بإسماعيل بن زياد السلمي فتدبر.

ثم أورد طوائف وقال:

١. العناوين الخالية عن الترجمة: الأرقام ٢٢٢ و ٣٩٥ و ٩٨٠ و ٩٨٢ و ١٢٥٩ و ١٢٦١.

٢. ولم ينسب إلى المترجم نسخة في الأرقام ٩٣ و ٥٩٣ و ٨٧٧ و ٩٤٥ لكن يظهر منه سقوط ما دل عليها^{٩٥}، بل الظاهر سقوطه في الأرقام ١٢٨ و ٢١٩ و ١٠٠٠.

٣. ولم تنسب صريحاً في الأرقام ٥١ و ٥٤ و ٥٥ و ٩٨ و ١٧٤ و ٣٠٣ و ٣٩١ و ٤٧٤ و ٤٨٥ و ٧٤٨ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٨٢٣ و ٨٧٢ و ١١٥١ و ١٢٤٢.

٤. لم تنسب صريحاً ولا ظاهراً في الأرقام ٢٨٦ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٤١١ و ١٠٩٢ و ١١٢٣ انتهى كلامه (دام ظلّه).

والفرق بين الطائفة الثالثة والطائفة الرابعة - على ما يظهر من مراجعة موارد هـما - أنّ في الطائفة الثالثة ذكر النجاشي رواية المترجمين عن المعصومين عليه السلام أو غيرهم، فيمكن أن يستظهر منه أنّ لهم نسخة؛ نظراً إلى ما هو الغالب من كون الرواية عن نسخة، لاعتن ظهر القلب، بخلاف الطائفة الرابعة؛ إذ لم يذكر النجاشي فيها رواية للمترجمين، فلا يمكن استظهار وجود نسخة لهم من عبارة رجال النجاشي.

ص ٣٦، العمود ١

قد أشار الفاضل المحشي عليه السلام إلى ترجمة إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي الواقفي في رجال النجاشي؛ باعتبار أنّ النجاشي ذكره وإن لم يذكر له كتاباً.

أقول: الظاهر اتحاده مع إسماعيل بن عثمان بن أبان؛ إذ ورد ذكره في الفهرست، ص ٣٨، الرقم ٥١ قائلًا: له أصل رواه لنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم عنه، والظاهر أن عثمان في عنوانه مصحف من عمر فقد ورد في رجال النجاشي، ص ٢٨، الرقم ٥٥: «إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي واقف روى أبوه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام و روى هو عن أبيه وعن خالد بن نجيع وعبد الرحمن بن الحجاج، أخبرنا الحسين، قال حدثنا أحمد بن جعفر، قال حدثنا حميد، قال حدثنا أحمد بن ميثم بن أبي نعيم عنه»، والظاهر وقوع سقط في العبارة نظير «له كتاب»، أو «له أصل» ثم إنه ورد في دلائل الإمامة، ص ٤٧٢، الرقم ٤٦٤ بسنده عن إسماعيل بن عمر بن أبان، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

وفي لسان الميزان، ج ١، ص ٦٥٥، الرقم ١٣٣٦: «إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي روى عن أبيه وجعفر الصادق وولده موسى بن جعفر وخالد بن نجيع وغيرهم روى عنه أبونعيم الفضل بن دكين وغيره، وذكره ابن النجاشي في مصنفه الشيعة» ولا يخفى ما وقع فيه من التحريف من جهات، ثم إنّ الراوي عن إسماعيل بن عمر بن أبان في رجال النجاشي هو أحمد بن ميثم بن أبي نعيم^{٩٦} وأبونعيم جده هو أبونعيم الفضل بن دكين^{٩٧} وليس هو راوياً عن إسماعيل بن عمر بن أبان في رجال النجاشي ولا في الفهرست.

هذا ولم نجد إسماعيل بن عثمان بن أبان في غير فهرست الطوسي.

وأما ذكره في رجال الطوسي في باب من لم يرو عن واحد من

الرقم ٨٠٦: ص ٣٠٤، الرقم ٨٣١: ص ٣١٠، الرقم ٨٤٧: ص ٣١٤، الرقم ٨٥٩: ص ٣١٩، الرقم ٨٧٤: ص ٣٥٥، الرقم ٩٥٠: ص ٩٥١، الرقم ٩٥٨: ص ٩٦٢، الرقم ٩٧٤: ص ٣٦٤، الرقم ٩٨٣: ص ٣٦٥، الرقم ٩٨٨: ص ٣٦٦، الرقم ٩٩٢: ص ٣٦٧، الرقم ٩٩٣: ص ٣٦٩، الرقم ١٠٠١: ص ٣٧٠، الرقم ١٠٠٦: ص ٤٠٧، الرقم ١٠٨٢: ص ٤٠٩، الرقم ١٠٩٥: ص ٤٢٣، الرقم ١١٣٦: ص ٤٢٦، الرقم ١١٤٤: ص ٤٣١، الرقم ١١٥٨: ص ٤٤٣، الرقم ١١٩٦.

٩٥. وجه سقوطه وجود الضمير الراجع إليه في آخر الطريق؛ إذ ورد: «عنه به» هذا في غير الرقم ٩٣ وأما الرقم ٩٣ فهو الحسن بن عطية الحنّاط وفيه: و من ولده علي بن إبراهيم بن الحسن روى عن أبيه عن جده، ما رأيت أحداً من أصحابنا له تصنيفاً، وكأن الضمير راجع إلى علي بن إبراهيم بن الحسن فيظهر من العبارة أنّه ذكر لجده أي للحسن بن عطية تصنيفاً. فتأمل.

ففي الرقم ١٢٨: أخبرنا [هـ]، وظاهر الضمير رجوعه إلى الكتاب الساقط من نسخة رجال النجاشي، مضافاً إلى أنّ نفس ذكر الطريق يشهد على كون المترجم صاحب كتاب ومنه يظهر الوجه في استظهار السقوط في الرقم ٢١٩ والرقم ١٠٠؛ إذ ذكر النجاشي طريقاً إلى المترجمين.

٩٦. وكذا راوى إسماعيل بن عثمان [و هو محرف عمر] بن أبان في الفهرست.
٩٧. لاحظ ترجمة أحمد بن ميثم في رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٦؛ الفهرست، ص ٦٢، الرقم ٧٧.

ثم إن اتحاد إسماعيل بن عمر بن أبان مع إسماعيل بن أبان الحنّاط لا يصح إلا بوقوع الاختصار في النسب في العنوان الأول و حذف عمر من سلسلة النسب و هو بعيد جداً؛ لغرابية عنوان عمر فيبعد حذفه منه، خصوصاً عند عنوان الرجل في كتب الرجال دون الأسناد.

ص ٣٦، العمود ١

قال الفاضل المحشي رحمته الله حول ترجمة إسماعيل بن بكر الكوفي في رجال النجاشي: سَمِيَ ابن شهر آشوب أباه بكيراً بالتصغير و كذلك جاء اسمه في رجال ابن داود و هو في الخلاصة وغيرها بكر كما في رجال النجاشي.

أقول: ورد في رجال النجاشي، ص ٢٩، الرقم ٥٧:

إسماعيل بن بكر كوفي ثقة له كتاب. أخبرنا... حدثنا إبراهيم بن سليمان عنه.

وفي الفهرست، ص ٣٥، الرقم ٤٢ و الرقم ٤٣: إسماعيل بن دينار له كتاب و إسماعيل بن بكر لهما أصلان أخبرنا بهما... عن إبراهيم بن سليمان بن حيان عنهما، وفي هامشه عن نسخة معتبرة: بكير - بدل بكر -، وهو الظاهر من عبارة معالم العلماء، ١٠، الرقم ٤٥ - وهو كالذيل للفهرست - قال: إسماعيل بن بكر له أصل.

وفي الرجال لابن داود، ص ٥٥، الرقم ١٧٥: إسماعيل بن بكر [جش] كوفي ثقة.

و في لسان الميزان، ج ١، ص ٦١٠، الرقم ١٢٦٤: إسماعيل بن بكر الكوفي، ذكره النجاشي في مصنفه الشيعة، و قال: روى عنه إبراهيم بن سليمان بن حيان التميمي، و قال الطوسي: كان يحفظ أحاديث زارة و يعرف صحيحها من فاسدها.

ثم إن النقل عن الفهرست بلفظ إسماعيل بن بكر كثير في كتب الرجال^{٩٨}، بخلاف رجال النجاشي فالكتب نقلت عنها بلفظ

الأئمة عليهم السلام قائلاً: روى عنه أحمد بن ميثم^{٩٩} فهو مأخوذ من الفهرست و قد ذكرنا في محله أن أواخر باب الحروف من هذا الباب مأخوذ من الفهرست، و قد أخذ الشيخ من عنوان إبراهيم بن صالح الأنماطي^{٩٩} إلى آخر باب الألف من رجاله من كتابه الفهرست.

ثم إنه ورد في تأويل الآيات، ص ٥٧٧ - ذيل سورة الفتح - بسنده عن زكريا بن يحيى عن إسماعيل بن عثمان عن عمار الدهني...، لكن لم يعلم إرادة إسماعيل بن عثمان بن أبان من إسماعيل بن عثمان في السند، مع أن السند غريب و احتمال وقوع تحريف فيه قريب.

وكيف كان لو صحّ هذا السند لما ضرّ بما استظهرنا من كون الصواب في الفهرست و الرجال: إسماعيل بن عمر بن أبان بدل إسماعيل بن عثمان بن أبان.

ثم إنه ورد في كلام الفاضل المحشي رحمته الله - بعد ذكر ترجمة إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي - : ذكر تراجم أخرى و سياق العبارة يقتضي كونها أيضاً شواهد من ذكره النجاشي من دون أن يذكر له كتاباً، لكن الظاهر أن هذه التراجم لا ربط لها بالبحث السابق و إنما ذكر حولها حواشي مستقلة و قد طبعت هذه الحواشي بالنحو الموهوم لخلاف المقصود فلاحظ.

ص ٣٦، العمود ١

قال الفاضل المحشي رحمته الله بعد الإشارة إلى إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي - : ولا يصحّ اتّحاده بإسماعيل بن أبان الحنّاط لأن....

أقول: قد تكررت التحشية على عدّة تراجم من رجال النجاشي بحواشٍ قريبة المضمون في القسم الأول و القسم الثاني من أوجز الحواشي المطبوع في الرقم الآتي من هذه المجلة فورد نظيره هذه الحاشية هناك في ص ١٨، و سنشير إلى هذه الحواشي المتكررة في التعليقات.

٩٨. منهج المقال، ج ٢، ص ٣١٥؛ نقد الرجال، ج ١، ص ٢١١، الرقم ٤٧٩؛ جامع الرواة، ج ١، ص ٩٣ و ٩٥ (قسه مع ص ٢٢) و ج ٢، ص ٤٨٠؛ منتهى المقال، ج ٢، ص ٤٩؛ لكن في معراج أهل الكمال: والذي وجدناه في نسخ الكتاب إسماعيل بن بكر مكثراً.

٩٨. رجال الطوسي، ص ٤١٥، الرقم ٦٠٥ = ٨٦.
٩٩. رجال الطوسي، ص ٤١٤، الرقم ٥٩٩ = ٧١ إلى آخر باب الألف؛ ص ٤١٧، الرقم ١٠٩ = ٦٠٢٨، وقسها مع الفهرست، ص ٩، الرقم ٢ إلى آخر باب الألف.

المبحوث عنها ورد فيه هكذا: قدم العراق وسمع أصحابنا بها منه: أيوب بن نوح والحسن بن معاوية ومحمد بن الحسين و علي بن الحسن بن فضال وأحمد أخوه، ورفع «أحمد أخوه» يمكن أن يعد قرينة على رفع «أصحابنا»^{١٥}.

لكن أورد في تنقيح المقال عبارة الفهرست بتبديل «منه» بـ «منهم»^{١٦} فيمكن قراءة أصحابنا بالنصب وقد اعتمد عليه في قاموس الرجال وحكم بخطأ النجاشي عند مراجعة الفهرست فقال: الظاهر أنه راجع عبارة الفهرست تلك، فتوهم أن قوله: «أصحابنا» مرفوع، وقرأ كلمة «منهم» «منه» فقال ما قال من سماع أيوب منه.

وقال: ويشهد لقول الفهرست برواية هذا عنهم ما رواه اختيار أزواج التهذيب و من كره مناكحته من أكراد الكافي: «علي بن إبراهيم عن إسماعيل بن محمد المكي، عن علي بن الحسين»، والظاهر كون «الحسين في النسخة محرف «الحسن» فيكون المراد به علي بن الحسن بن فضال الذي قاله الشيخ في الفهرست^{١٧}.

أقول: لم أجد من نقل عبارة الفهرست كما نقله في تنقيح المقال، وإنما نقلوا عبارته بلفظ سمع أصحابنا بها منه^{١٨}، فلا وجه لقراءة أصحابنا بالنصب.

نعم ربما يستظهر وجود تحريف في عبارة الفهرست وكون الصواب: «منهم» بدل منه^{١٩}، وذلك بملاحظة طبقة الرواة و ما ورد في رجال الشيخ الطوسي: حيث قال: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن هلال المخزومي مكي أبو محمد، روى عن أيوب

بكر^{٢٠} ليس إلا، والاعتماد على ما ورد في رجال ابن داود ولسان الميزان في ذلك مشكل^{٢١}، فالظاهر كون نسخة رجال النجاشي بكر بخلاف الفهرست فتعيين الأصل فيه مشكل.

ص ٣٦، العمود ٢

تكرر مضمون الحواشي المذكورة هنا على ترجمة إسماعيل القصير وإسماعيل بن شعيب العريشي وإسماعيل بن محمد المخزومي، في القسم الثاني. (كتاب الشيعة، ١٥-١٦، ص ١٨)

ثم إن الفاضل المحشي^{٢٢} قال: وفي ترجمة إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن هلال المخزومي (الترجمة ٦٧، ص ٣١): «أحد أصحابنا، ثقة فيما يرويه، قدم العراق وسمع أصحابنا منه...».

وقد نقل العبارة في القسم الثاني وفيه: سمع أصحابنا بالنصب من دون ذكر «منه» ولا يتم هذا فيما ورد في النسخ المتوفرة لدينا من رجال النجاشي فإن فيه: وسمع أصحابنا منه مثل أيوب بن نوح والحسن بن معاوية ومحمد بن الحسين وعلي بن الحسن بن فضال، ولا تصح قراءة أصحابنا بالنصب.

نعم لو لم تكن في العبارة «منه» أمكن قراءته بالنصب، لكن المتكرر نقل العبارة عن رجال النجاشي مع «منه»^{٢٣}، ولم أجد نقلها بدونه إلا في بهجة الآمال، ج ٢، ص ٣٥٨^{٢٤} ولا يتم الاعتماد عليه، خصوصاً مع تشويش عبارته المنقولة عن رجال النجاشي، كما نبّه عليه المصحح في الهامش.

ثم إن النجاشي أخذ هذه الترجمة من فهرست الشيخ، والقطعة

١٥١. لاحظ مضافاً إلى ما في الهامش السابق زبدة الأقوال، ص ٥٩: رجال الحر العاملي، ص ٦٣.

١٥٢. قال في قاموس الرجال، ج ٢، ص ٣٢: وأما ابن داود فيحتمل أن يكون بكير فيه من تصحيف نسخه انتهى وأما ما في لسان الميزان فيحتمل كونه بالاعتماد على الفهرست كما يومئ إليه قوله «روى عنه إبراهيم بن سليمان بن حيان»، مع ذكر الجد قنبر.

١٥٣. لاحظ رجال العلامة الحلي، ص ٩- والعبارة من رجال النجاشي وإن لم يصرح به - منهج المقال، ج ٢، ص ٣٥٤: نقد الرجال، ج ١، ص ٢٢٩: مجمع الرجال، ج ١، ص ٢٢٣: جامع الرواة، ج ١، ص ١٥٢: معراج أهل الكمال، ج ١، ص ٢٥٣: منتهى المقال، ج ٢، ص ٣٨٥.

١٥٤. وقد جعل في مستدرک الوسائل، ج ٢٥ ص ٢٦٣ «منه» بين المعقوفتين.

١٥٥. في كلمة «يمكن» إشارة إلى عدم قطعية قرينة ذلك؛ لجواز تقدير كلمة نظير «منهم» أو «هم» قبل أيوب بن نوح مع نصب «أصحابنا»، لكن حيث أن التقدير خلاف الأصل أمكن عد ذلك قرينة على رفع «أصحابنا».

١٥٦. تنقيح المقال، ج ١٥، ص ٣٥٢ (الطبعة الرحلية، ج ١، ص ١٤٢).

١٥٧. قاموس الرجال، ج ٢، ص ١٥٤.

١٥٨. منهج المقال، ج ٢، ص ٣٥٥: نقد الرجال، ج ١، ص ٢٢٩: مجمع الرجال، ج ١، ص ٢٢٣: بهجة الآمال، ج ٢، ص ٣٥٩.

١٥٩. قال القهطاي في حاشيته على مجمع الرجال، ج ١، ص ٢٢٢: «الصواب: سمع من أصحابنا منهم الخ أو سمع أصحابنا منهم الخ...».

من باب الاختصار في النسب.

فإنه يقال: لا يحسن الاختصار في النسب عند ترجمة الرجل وإنما يحسن ذلك في غير ذلك، كما نبه عليه في قاموس الرجال^{١١٥}.

لكن هذا إنما يصح لو قلنا بوقوف النجاشي على نسب شيخه ابن نوح على الوجه الكامل^{١١٦}، ولم يثبت ذلك وإنما وقفنا على ذلك بالرجوع إلى الأسناد المتفرقة لابن نوح في ثنايا كتب الحديث^{١١٧} و ترجمة جدّه في رجال الشيخ^{١١٨}.

هذا و النجاشي يعبر عن ابن نوح - مضافاً إلى هذا التعبير المذكور في أكثر الموارد - بعناوين:

- أحمد بن علي بن نوح، مقتصرًا عليه^{١١٩} أو مع كنية أبي العباس^{١٢٠}.
- أحمد بن علي بن العباس بن نوح^{١٢١}.

١١٥. قال في الفصل الثالث من مقدمته، ج ١، ص ١٤ عند التكلم عن صحة النسبة إلى الجد: أن التجوز بالنسبة إلى جدّ مثل بابويه إنما يصحّ في التعبير عنه، دون عنوانه لبيان نسبه، لئلا يحصل الالتباس، و عنوان الفهرست و النجاشي للسيرافي - وهو أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس - بما يأتي ناقص و وهم. ١١٦. و منه يظهر أنه لا وجه للاعتراض على الشيخ في ترجمته لابن قولويه في الفهرست، ص ١٥٩، الرقم ١٤١؛ و الرجال، ص ٤١٨، الرقم ٣٨/٣٠٦ بجعفر بن محمد بن قولويه مع كونه جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه حسب تصريح النجاشي في رجاله، ص ١٢٣، الرقم ٣١٨؛ و ذلك لعدم دليل على معرفة الشيخ الطوسي بالنسب الكامل لابن قولويه؛ إذ لم يرد التعبير عن ابن قولويه بنسبه الكامل إلا في ترجمة النجاشي له و أخيه علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن مسرور، ص ٢٦٢، الرقم ٦٨٥، و قد أثبتنا كونه أخا لابن قولويه المعروف في رسالة مستقلة، في اتحاد جعفر بن محمد بن مسرور الذي يروي عنه الشيخ الصدوق كثيراً مع جعفر بن محمد بن قولويه المعروف. ١١٧. قال الشيخ في الغيبة، ص ٣٥٧: قال ابن نوح: وأخبرني جدّي محمد بن أحمد بن العباس بن نوح عليه السلام.

و في فلاح السائل، ص ٢٤٧: روى ذلك من طريق آخر رواها أحمد بن علي بن محمد عن جده محمد بن أحمد بن العباس عن الحسن بن محمد النهشلي. ١١٨. رجال الطوسي، ص ٤٤٦، الرقم ٦٣٤٢/٩٢. ١١٩. كما في ص ٥٠، الرقم ١١٠؛ ص ١٣٢، الرقم ٣٣٩؛ ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ ص ١٧٤، الرقم ٤٦٠؛ ص ١٨٠، الرقم ٤٧٥ و ١٢٠. كما في ص ٩، الرقم ٦؛ ص ١٥، الرقم ١٣؛ ص ٢٦، الرقم ٤٧؛ ص ٣٢، الرقم ٧٠؛ ص ٤٤، الرقم ٨٦ و و مع وصفه بالسيرافي في ص ٥٩، الرقم ١٣٦، و ص ٩١، الرقم ٢٢٥. ١٢١. رجال النجاشي، ص ٨٦، الرقم ٢٠٩، و مع كنية أبي العباس في ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٤.

بن نوح و نظرائه^{١٢٠}.

ويؤكد وقوع التحريف في الفهرست كون الشيخ أخذ هذه الترجمة في الرجال من الفهرست؛ لما مرّ آنفاً عند البحث عن إسماعيل بن عثمان بن أبان في رجال الشيخ.

ثم إن ما ذكره في قاموس الرجال من رواية إسماعيل بن محمد المخزومي عن علي بن الحسن بن فضال باستظهار وقوع التحريف في سند الكافي، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ٢١١ فالأمر كما أفاده عليه السلام، و يؤكد أنه علي بن الحسين في السند يروي عن عمرو بن عثمان و قد أكثر علي بن الحسن بن فضال من الرواية عن عمرو بن عثمان^{١٢١}، و قد سبق قاموس الرجال في استظهار التصحيف في السند الأردبيلي في جامع الرواة^{١٢٢}، كما استند إلى هذا السند في ترجيح عبارة رجال الشيخ على عبارة رجال النجاشي في انتخاب الجيد^{١٢٣}.

ص ٣٧، العمود ١

ذكر الفاضل المحشي عليه السلام في هامش «أبي العباس بن نوح»: هو أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن نوح، على ما أفاده الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم من رجاله الرقم ٦٣٤٢؛ إذ ذكر جدّه محمد بن أحمد بن العباس، لكن سقط (محمد وأحمد) من سياق نسبه من رجال النجاشي. أقول: ما ذكر أخيراً إشارة إلى ترجمة ابن نوح في رجال النجاشي، ص ٨٦، الرقم ٢٠٩: «أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي».

لا يقال: لم يقال بالسقوط من سياق النسب ولا يقال بكون ذلك

١١٠. رجال الطوسي، ص ٤١٥، الرقم ٨٣.

١١١. السند هكذا: علي بن إبراهيم، عن إسماعيل بن محمد المكي، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد.

١١٢. لاحظ معجم الرجال، ج ١١، ص ٥٤٩ و ٥٦٢: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦.

١١٣. جامع الرواة، ج ١، ص ٦٢٥ و مثله في انتخاب الجيد من تنبيهات السيد، ج ٢، ص ٣٨٥ و ترتيب أسانيد الكافي. [لاحظ الموسوعة الرجالية، ج ٢، ص ٣٩٠؛ ج ٨، ص ٢٩٣].

١١٤. انتخاب الجيد من تنبيهات السيد، ج ٢، ص ٣٨٥.

- أحمد بن علي بن العباس^{۱۲۲}.

- أحمد بن علي مقتصرًا عليه^{۱۲۳}، أو مع كنية أبي العباس^{۱۲۴}.

- أبو العباس بن نوح^{۱۲۵}.

محمد بن العباس بن نوح^{۱۲۶}، واختلاف تعبير النجاشي و الشيخ صار سبباً لعدم معرفة العلامة وابن داود اتحاد المترجمين فيها^{۱۲۷}.

هذا وقد فصل سيدنا (دام ظله) الكلام في طبقة أبي العباس بن نوح في مقال له بالفارسية حول أبي العباس النجاشي و عصره^{۱۲۸} وقد تعرض فيه لقاعدة الاختصار في النسب، و حاصل أن الاختصار في النسب أمر شائع جداً و هو قياسي و ليس موقوفاً على السماع أو إجازة أهل الفن فهو نظير الاستعمالات المجازية التي لا يشترط في صحتها سوى قبول الطبع.

و الحاصل أن إسقاط الألفاظ الشائعة نظير «أحمد» و «محمد» و «علي» و إبقاء الألفاظ الغريبة مثل نوح و بابويه و فضال يكون بدرجة من الشيوع و ذكر موارد منه يعدّ من قبيل توضيح الواضحات^{۱۲۹}.

ص ۳۷، العمود ۱

قال الفاضل المحشي^{۱۳۰} في ترجمة إسماعيل بن محمد المخزومي: قد نقل النجاشي عن شيخه أبي العباس ابن نوح أن إسماعيل بن محمد المذكور يلقب قنبرة.

قلت: هناك إسماعيل بن محمد القمي، قال الشيخ في رجاله: يعرف بقنبرة... فأخشى أن يكون ابن نوح شيخ النجاشي قد خلط بين إسماعيل بن محمد المخزومي و إسماعيل بن محمد القمي المعروف بـ «قنبرة»: لأن كل من ذكروا إسماعيل بن محمد المخزومي المكّي لم يذكروا أنه كان يلقب بـ «قنبرة»، بل الذي ذكره أن «قنبرة» هو لقب سمّيه إسماعيل بن محمد القمي... و القول باتحاده مع القمي بعيد.

هذا و الشيخ الطوسي ترجم لابن نوح بعنوان «أحمد بن محمد بن نوح»^{۱۳۱}، و قد عبّر عنه في موضع في الغيبة بأحمد بن علي بن نوح أبي العباس السيرافي^{۱۳۲}، كما ورد ذكره فيه في سند بلفظ «أحمد بن نوح»^{۱۳۳}، و في غير هذا الكتاب بلفظ «أبي العباس أحمد بن علي بن

۱۲۲. رجال النجاشي، ص ۱۶۲، الرقم ۴۲۹؛ ص ۱۹۰، الرقم ۵۰۶؛ ص ۱۹۳، الرقم ۵۱۶؛ ص ۲۱۵، الرقم ۵۶۱ و... و قد أضاف إليه كنية أبي العباس في ص ۳۰۹، الرقم ۸۴۴. ۱۲۳. روى النجاشي عن أحمد بن علي راوياً عن محمد بن علي بن تمام: ص ۵۱، الرقم ۱۱؛ ص ۱۸۶، الرقم ۴۹۵؛ ص ۱۹۴، الرقم ۵۱۸؛ ص ۲۲۷، الرقم ۵۹۶ (ص ۲۰۰، الرقم ۵۳۳) و راوياً عن أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع ص ۲۶۷، الرقم ۶۹۲؛ ص ۴۱۴، الرقم ۱۱۳۹ و بلفظ ابن أبي رافع في ص ۹۸، الرقم ۲۴۳؛ ص ۳۳۶، الرقم ۸۹۹ (ص ۱۱۲، الرقم ۲۸۷) و راوياً عن الحسن بن حمزة: ص ۱۱۶، الرقم ۲۹۶؛ ص ۲۸۷، الرقم ۷۳۱؛ ص ۲۸۱، الرقم ۷۴۳ و... (ص ۲۶، الرقم ۴۷؛ ص ۵۰، الرقم ۱۱۰، و ص ۲۴۸، الرقم ۶۵۳) و راوياً عن محمد بن أحمد بن داود: ص ۱۹۲، الرقم ۵۱۴؛ ص ۲۵۲، الرقم ۶۶۳؛ ص ۳۱۸، الرقم ۸۷۱ (ص ۸۲، الرقم ۱۹۸) و راوياً عن أحمد بن محمد بن يحيى: ص ۲۲۵، الرقم ۵۹۰؛ ص ۳۳۸، الرقم ۹۰۲؛ ص ۳۴۹، الرقم ۹۳۹ (ص ۵۹، الرقم ۱۳۶؛ ص ۹۱، الرقم ۲۲۵؛ ص ۱۹۰، الرقم ۵۰۶) و راوياً عن الحسين بن علي بن سفيان معبّراً عنه بالزوفري: ص ۴۱۲، الرقم ۱۰۹۹ و بابن سفيان: ص ۳۲۲، الرقم ۸۷۸؛ ص ۳۲۴، الرقم ۸۸۲ (ص ۵۹، الرقم ۱۳۶؛ ص ۶۷، الرقم ۱۵۸؛ ص ۹۴، الرقم ۲۳۲ و بتحريف الحسين بن علي بن سفيان بعلي بن الحسين بن سفيان في ص ۱۱۶، الرقم ۲۹۸، و أما احتمال كون المراد من الزوفري أو ابن سفيان أحمد بن جعفر بن سفيان الزوفري (الغيبة للطوسي، الرقم ۳۳۵) فلا يخفى بعده عند التأمل.

۱۲۴. كما في ص ۲۴۴، الرقم ۶۴۱؛ ص ۳۰۵، الرقم ۸۳۳؛ ص ۳۰۶، الرقم ۸۳۷؛ ص ۳۰۹، الرقم ۸۴۶؛ و ص ۴۴۴، الرقم ۱۱۹۹؛ و بلفظ أحمد بن علي السيرافي في ص ۲۳۶، الرقم ۶۲۴؛ و ص ۳۲۷، الرقم ۸۸۷.

۱۲۵. كما في ص ۱۰۲، الرقم ۲۵۴؛ ص ۱۱۹، الرقم ۳۰۴؛ ص ۱۳۵، الرقم ۳۴۸ و... و هو

۱۲۶. الفهرست، ص ۸۶، الرقم ۱۱۷؛ الرجال، ص ۴۱۷، الرقم ۱۰۸/۶۰۲۷ و هو مأخوذ من الفهرست.

۱۲۷. الغيبة للطوسي، ص ۳۵۵، الرقم ۳۱۷.

۱۲۸. الغيبة للطوسي، ص ۴۰۳، الرقم ۳۷۸ و الراوي عنه: الحسين بن إبراهيم، و قد وردت رواية الحسن بن إبراهيم (القمي) عن أبي العباس أحمد بن علي بن نوح في ص ۲۹۳، الرقم ۲۴۸؛ ص ۳۶۷، الرقم ۳۳۵؛ ص ۳۸۶، ح ۳۵۰؛ ص ۴۰۱، ح ۳۷۶؛ و بدون الكنية في ص ۴۰۸، الرقم ۳۸۲؛ و بلفظ ابن نوح في ص ۳۷۱، الرقم ۳۴۲؛ و بلفظ أبي العباس بن نوح في ص ۳۹۶، الرقم ۳۶۷.

۱۲۹. جمال الأسبوع، ص ۵۲۱.

۱۳۰. فأورد العلامة العنوانين معاً في رجاله (ص ۱۸، الرقم ۲۷ و ص ۱۹، الرقم ۴۵) من دون إشارة إلى اتحادهما، كما أورد ابن داود عنوان النجاشي في القسم الأول من رجاله (ص ۳۳، الرقم ۹۹) و عنوان الشيخ في القسم الثاني منه (ص ۴۲۴، الرقم ۴۲، لاحظ أيضاً ص ۵۴۸).

۱۳۱. جرعه ای از دریا، ج ۱، ص ۸۵-۹۹.

۱۳۲. جرعه ای از دریا، ج ۱، ص ۸۱.

«إسماعيل بن محمد من أهل قم، يقال له قنبرة، له كتب [كثيرة]، منها: كتاب المعرفة»، وهذه الترجمة مأخوذة من الفهرست لابن النديم، ص ٢٧٣؛ إذ ورد فيه: قنبرة واسمه إسماعيل بن محمد من أهل قم وله من الكتب كتاب المعرفة انتهى.

والظاهر كون المترجم في فهرست ابن النديم نفس إسماعيل بن محمد المخزومي المكي^{١٣٦} فقد ذكر له في رجال النجاشي، ص ٣١، ح ٦٧ عدة كتب منها كتاب المعرفة وكذا ورد في الفهرست، ص ٣٠، الرقم ٣٥ ويعد وجود رجلين باسم إسماعيل بن محمد من أصحابنا لكل منهما كتب منها كتاب المعرفة^{١٣٧} والمظنون أنّ وصف الرجل بأنه من أهل قم سهو من ابن النديم، أو تحريف من نسخ كتابه باعتبار تقدّم ذكر ابن كورة من أهل قم في الفهرست لابن النديم قبل ترجمة قنبرة.

وكيف كان فوصف إسماعيل بن محمد بالقمي أو من أهل قم يرجع إلى فهرست ابن النديم فإن ترجمة إسماعيل بن محمد قمي يعرف بقنبرة في رجال الطوسي، ص ٤٧٥، الرقم ٦٣/٨٤ مأخوذة من الفهرست كما مرّ مراراً، فالشيخ أورد هنا محض ما ذكره في الفهرست كما هو دأبه عند أخذ التراجم عن الفهرست لإيرادها في رجال وابن النديم ليس في الاعتبار في درجة النجاشي فإذا دار الأمر في المسمى بقنبرة بين ابن النديم و النجاشي فلا ريب في ترجيح النجاشي كما تكرر من صاحب قاموس الرجال^{١٣٨} ومن الغريب حكمه هنا بخطأ النجاشي و كأن منشأ عدم التفاته رحمته إلى رجوع كلام الشيخ في الفهرست و الرجال إلى فهرست ابن النديم.

هذا ويمكن أن يكون منشأ وصف إسماعيل بن محمد بأنه من أهل قم رواية علي بن إبراهيم - وهو قمي - عن إسماعيل بن

١٣٦. لاحظ معراج أهل الكمال، ج ١، ص ٢٦٠؛ حاوي الأقوال، ج ١، ص ١٥٢؛ منتهى المقال، ج ٢، ص ٨٥.

١٣٧. لاحظ معجم الرجال، ج ٣، ص ١٧٣.

١٣٨. قاموس الرجال، ج ١، ص ٥١ و ٥٥؛ ج ٢، ص ٨٨ و ٩٠؛ ج ٣، ص ٢٥٦؛ ج ٤، ص ٢٥٠؛ ج ٥، ص ١٤؛ ج ٦، ص ٢٢٧ و ٥٦٤؛ ج ٧، ص ٥٨ و ٩٠ و ٢٦٣ و ٣٧١ و ٣٧٣ و ٤٣٩ و ٦١٥؛ ج ٨، ص ٩ و ١٤ و ١٣٦ و ٢٢٤ و ٦٢٩ و ٦٦٦ و ٦٦٧؛ ج ٩، ص ٩٤ و ١٥١ و ٢٠٩ و ٤٧١ و ٤٩١ و ٥٧١؛ ج ١٠، ص ٨٦ و ٥٥٦؛ ج ١١، ص ٤٦ و ٢٢٨ و ٢٤٧ و ٣١٥ و ٥٩٧؛ ج ١٢ (رسالة أبي بصير)، ص ٣٩٥ و ٤٠٥ و ٤٣٣.

لكن الظاهر أنّ ابن نوح ذكر محمد بن إسماعيل، وأراد به القمي لا المخزومي، و هوهم النجاشي فظنّه المخزومي ولذا لم يذكر ترجمة للقمي انتهى.

أقول: ومحمد بن إسماعيل من سهو القلم، والصواب: إسماعيل بن محمد وقد تكرر مضمون هذه الحاشية في القسم الثاني، (كتاب الشيعة، ١٥-١٦، ص ١٨) وقال: ولذلك لم يذكر النجاشي إسماعيل بن محمد القمي المنبوز بـ «قنبرة» فهو ممّا يستدرّك عليه.

أقول: قد سبقه في قاموس الرجال، ج ٢، ص ١٠٥ إلى الحكم بخطأ النجاشي في فهم عبارة ابن نوح؛ حيث قال ابن نوح بتلقّب إسماعيل بن محمد بقنبرة، ومراده إسماعيل بن محمد القمي دون المخزومي^{١٣٩} كما فهمه النجاشي، وقد علّق القهپاي في مجمع الرجال - بعد نقل عبارة النجاشي في ترجمة إسماعيل بن محمد المخزومي: قال ابن نوح: كان إسماعيل بن محمد يلقب قنبرة - بقوله:

الظاهر أن قنبرة هو الذي سيأتي وهو العمي^{١٤٠} عن «لم» و «ست»، وقول ابن نوح أيضاً لا يخالف ما فيهما، لكن الظاهر من «جش» من نقل كلام ابن نوح هنا أنه قنبرة، وكان ابن نوح يوافق «لم» و «ست» في أنّ العمي هو قنبرة حيث ذكره مع أبيه وما ذكر جده^{١٤١}، مثل «لم» و «ست»، وابن هلال مكي فهنا من اشتباه «جش» فقط انتهى.

أقول: لم يظهر لي الوجه في تفسير كلام ابن نوح: «إسماعيل بن محمد يلقب قنبرة» بإسماعيل بن محمد القمي وتخطئة النجاشي في تفسيره بالمخزومي بمجرد كلام الشيخ في الفهرست و الرجال، مع جواز خطأ الشيخ في تطبيق قنبرة على إسماعيل بن محمد القمي.

و التحقيق أنّ الشيخ قال في الفهرست، ص ٣٧، الرقم ٤٧:

١٣٩. لاحظ أيضاً منهج المقال، ج ٢، ص ٣٥٦؛ نقد الرجال، ج ١، ص ٢٣٠؛ زبدة الأقوال، ص ٦٢.

١٤٠. كذا ورد هنا وفي ما يأتي والصواب: القمي، كما لعلّه واضح. ١٤١. أي اقتصر على ذكر والد إسماعيل بن محمد ولم يذكر اسم جده.

محمد المكي فيما مرّ عن الكافي، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ٢.

وفي ختام الكلام عن إسماعيل بن محمد ينبغي الإشارة إلى سند ورد في علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢ بسنده عن سعد بن عبد الله، عن إسماعيل بن محمد التغلبي، عن أبي طاهر الوراق،... وأبو طاهر الوراق هو محمد بن تسنيم ولم أجد إسماعيل بن محمد التغلبي في موضع آخر وهو في طبقة إسماعيل بن محمد المخزومي المكي. فربما يخطر بالبال كون التغلبي نفس المخزومي المكي بوقوع تحريف في العنوان بأن كان التغلبي مصحفاً من المكي - مثلاً - لكن هذا مجرد احتمال، وفي استظهاره إشكال.

ثم إنّه ورد إسماعيل بن محمد الزيتوني في سند في فلاح السائل، ص ٢٧٥ و طبقته تساعد لطبقة المخزومي.^{١٣٩}

ص ٣٧، العمود ٢

أشار الفاضل المحشي رحمته إلى ترجمة إسماعيل بن أبان من رجال النجاشي، وقال:

ذكر الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام من رجاله: إسماعيل بن أبان الحنّاط وهو غير المترجم هنا، قلتُ: والمذكور في رجال الشيخ، المعروف بالحنّاط هو الغنوي الكوفي وقد وصفه الخطيب البغدادي بالغنوي الحنّاط والظاهر أن أحد الوصفين مصحف من الآخر.

واتحاد إسماعيل بن أبان الوراق بالمترجم [في رجال النجاشي] غير بعيد.

أقول: وردت ترجمتان لإسماعيل بن أبان في فهرست الشيخ الطوسي:

إحدهما: في ص ٣٤، الرقم ٤٠، وفي طريقه إليه: محمد بن علي الصيرفي، عنه.

١٣٩. لاحظ أيضاً ما ورد في فلاح السائل، ص ٢٨٥: حدّث الشريف أبو القاسم الحسين بن الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن علي بن أبي طالب ابن أخي الكوكبي قال أخبرني إسماعيل بن محمد قال أخبرني إسماعيل بن علي بن قدامة... والسند بحاجة إلى بحث لا مجال له هنا.

ثانيتهما: في ص ٣٥، الرقم ٤٤، وفي طريقه إليه: حميد بن زياد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن إسماعيل.

ولا يمكن تعيين المراد من إسماعيل بن أبان في الترجمة الثانية؛ لعدم وقوع سند فيه اجتماع حميد بن زياد وإبراهيم بن سليمان مع إسماعيل بن أبان فيما بأيدينا من الكتب.

هذا مضافاً إلى ما ذكرنا في محلّه من كثرة الإرسال في طرق الفهرست المنتهية إلى حميد بن زياد بين مشايخه والمترجمين، فلا يمكن تعيين طبقة المترجمين، بملاحظة الطرق المذكورة لهم، والتفصيل في محلّه.

أما الترجمة الأولى فلا يبعد كون المراد من إسماعيل بن أبان فيها هو الحنّاط (أو الخنّاط) المذكور في رجال الشيخ الطوسي في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام؛^{١٤٠} نظراً إلى ما ورد في المحاسن، ج ٢، ص ٥٥٨، ح ٩٢٨ عن أبي سميّة، عن إسماعيل بن أبان الحنّاط عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبو سميّة - شيخ أحمد البرقي - هو محمد بن علي الصيرفي المذكور في الطريق في الفهرست.

هذا وقد ورد في التوحيد، ص ٦٦، ح ٢٠ رواية أبي سميّة عن إسماعيل بن أبان، عن زيد بن جبير، عن جابر الجعفي، قال: جاء رجل من علماء أهل الشام إلى أبي جعفر عليه السلام، ولم أعرف زيد بن جبير في السند والسند لا ينافي كون إسماعيل بن أبان الواقع فيه من أصحاب الصادق عليه السلام.

وأما ترجمة إسماعيل بن أبان في رجال النجاشي، ص ٣٢، ح ٧٠ ففيه: علي بن محمد ماجيلويه، عن أحمد بن محمد البرقي، عن إسماعيل بكتابه، وبأخبار علي بن النعمان وبكتاب موت المؤمن والكافر، فلم أجد رواية لأحمد البرقي عن إسماعيل بن أبان، فلا يبعد سقوط الواسطة - وهو أبو سميّة المتوسّط في ما مرّ عن المحاسن، ج ٢، ص ٥٥٨، ح ٩٢٨ بينهما -.

ويؤيد ما ذكرنا قوله «وبأخبار علي بن النعمان» فقد تكرّرت رواية أحمد البرقي، عن محمد بن علي، عن علي بن النعمان (النخعي)^{١٤١}.

١٤٠. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٨/٢٤٢.
١٤١. لاحظ المحاسن، ج ١، ص ٨٣، ح ١٨؛ ص ١٥٥، ح ٨٢؛ ص ١٨٦، ح ٢٠٠؛ ج ٢،

فعليه فالمراد من إسماعيل بن أبان في رجال النجاشي هو إسماعيل بن أبان الحنّاط - أو الخياط - على احتمال غير بعيد.

هذا وإسماعيل بن أبان الحنّاط مذكور في رجال البرقي، ص ۲۸ في أصحاب الصادق عليه السلام، ومنه أخذ الشيخ عنوانه وأورده في رجاله؛ كما حققناه في محلّه، فلا يبعد كون الصواب في لقبه الحنّاط.

ويؤكّده أن السمعاني في الأنساب، ج ۴، ص ۲۷۱ أورد في ذيل «الحنّاط»:

أبو إسحاق إسماعيل بن أبان الغنوي الحنّاط من أهل الكوفة، يروي عن هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد والثوري...، وطبقة إسماعيل بن أبان الغنوي هذا تناسب كونه من أصحاب الصادق عليه السلام.

هذا وقد وردت ترجمة إسماعيل بن أبان الغنوي العامري في كتب العامة؛ لاحظ ما في هامش تهذيب الكمال، ج ۱۳، ص ۱۱-۱۳، وقد رجّح مصحّحه في الهامش في لقبه الخياط [؟] فلاحظ، وفي آخر ترجمته ضبط وفاته بسنة ۲۱۰ فتناسب رواية أبي سميّنة عنه والله العالم.

هذا آخر القسم الأوّل من التعليقات الحسينية على الحواشي الحسينية

ولله الحمد.

وللبحث صلة.